الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

**الميدان:** العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية **المرجع:** ...../2022

**فرع:** علوم التسيير

**التخصص:** إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

# دور النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية
# دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطلبة:
- بوشرمة ابتسام
- شكيرو سليمة

تحت إشراف:
د. ياسر مرزوقي

لجنة المناقشة

| اسم ولقب الأستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| د. بورني ميلود | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | رئيسا |
| د. ياسر مرزوقي | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مشرفا ومقررا |
| د. مشري فريد | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مناقشا |

السنة الجامعية 2022/2021

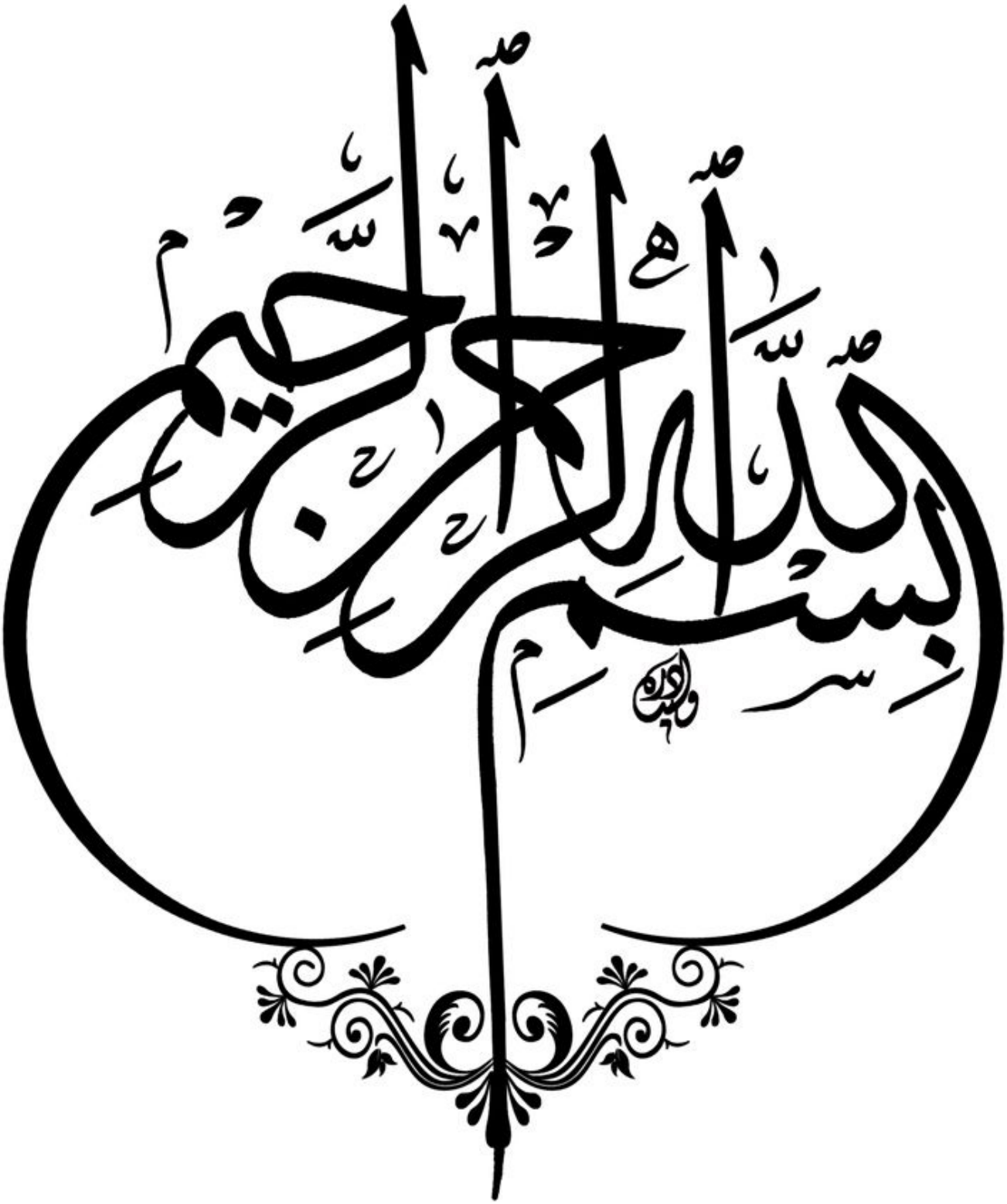
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وتقدير

أحمد الله حمدا كثيرا على كرم عطائه، وعلى نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وأحمده على ما سخره لي خلال إنجاز هذا البحث وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس" فإننا نتقدم بشكرنا وامتناننا إلى الدكتور ياسر مرزوقي الذي أشرف على هذا البحث، فكان خير معين وناصح من خلال توجيهاته وإرشاداته في إعداد هذا البحث، كما نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث.

# الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهم الله عز وجل:

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

والدي العزيز وقدوتي في الحياة "عمار"

والدتي وقرة عيني "فتيحة" أدامك الله سراجا لي

إلى من عاشوا معي ميلاد انتصاراتي وموت هزائمي زهور البيت إخوتي "هاجر، معتز بالله، أمين"

إلى من علموني أن الصداقة كالذهب صديقاتي "رميساء، حياة، لمياء، يسرى، شهرة"

إلى أستاذنا الفاضل الذي لم يبخل علينا بشيء الدكتور "ياسر مرزوقي"

إلى كافة طلبة الإدارة المالية ماستر 2 دفعة 2022/2021

ابتسام

# الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهم الله عز وجل:

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

والدي العزيز وقدوتي في الحياة "مهدي"

والدتي وقرة عيني "يمينة" أدامك الله سراجا لي

إلى من عاشوا معي ميلاد انتصاراتي وموت هزائمي زهور البيت إخوتي وأخواتي

إلى من كاتفني في شق الطريق نحو النجاح في مسيرتي العلمية زوجي "زهير جعبوب"

إلى أبنائي "جهينة، رتاج، زياد"

إلى أستاذنا الفاضل الذي لم يبخل علينا بشيء الدكتور "ياسر مرزوقي"

إلى كافة طلبة الإدارة المالية ماستر 2 دفعة 2022/2021

سليمة

Designed by pngtree

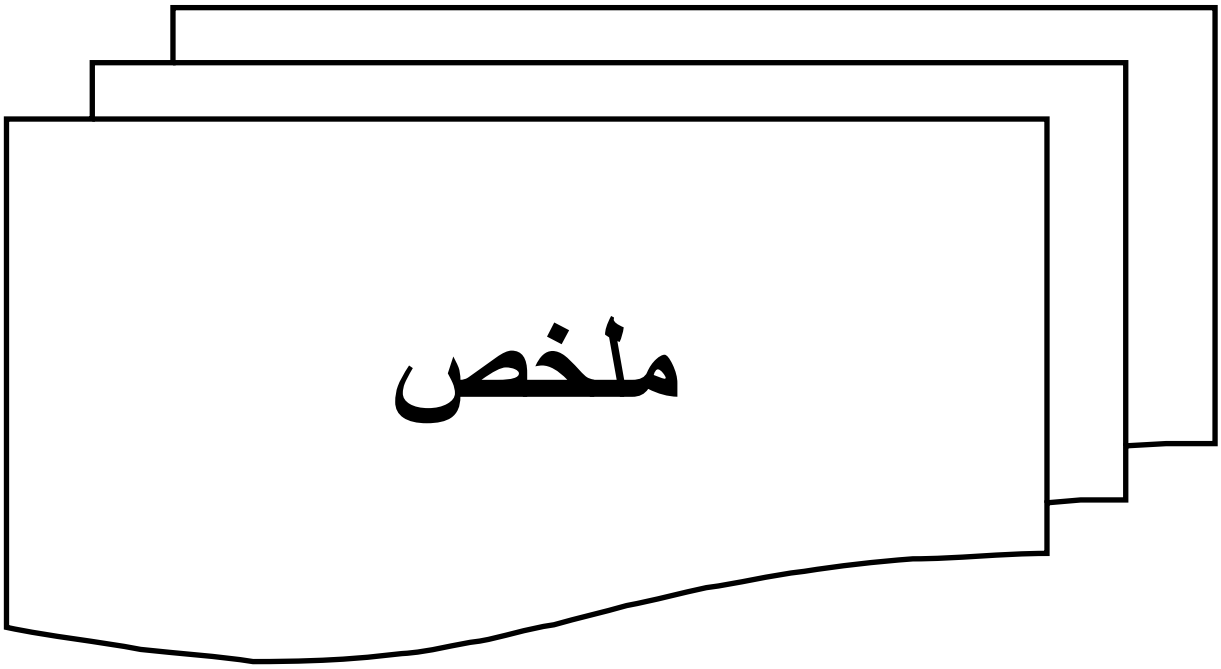
ملخص

**ملخص:**

إن تحقيق التنمية المحلية بما تتضمنه من أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية يتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الموجهة للتنمية المحلية، حيث يعتبر التمويل وفق الصيرفة الإسلامية أحد المتطلبات الضرورية لتقوية وتحقيق التنمية المحلية.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال للنوافذ المالية الإسلامية في تمويلها لمختلف مشاريع التنمية المحلية في الجزائر وماليزيا وذلك بتقديمها لمختلف صيغ التمويلات الإسلامية التي تساهم في تطوير متطلبات التنمية المحلية، وتوصلنا من خلال دراستنا هذه إلى أن ماليزيا باعتمادها على التمويل الإسلامي قد حققت ازدهارا في مختلف قطاعاتها وأصبحت من الدول الرائدة التي تبنت فكرة النوافذ الإسلامية في بنوكها التقليدية و أصبحت تعتمد على الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية فعالة في تمويل التنمية المحلية، أما في الجزائر فتعتبر هذه التجربة فتية جدا ولم تشرع النوافذ الإسلامية التي تم فتحها مؤخرا في البنوك التقليدية في تمويل مشاريع التنمية المحلية في الجزائر، مما ينبغي على الجزائر أن تستفيد من التجربة الماليزية في تطويرها للصيرفة الإسلامية والتمويل مشاريع التنمية المحلية من خلالها.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية المحلية؛ النوافذ الإسلامية؛ التمويل الإسلامي.

## Abstract:

Achieving local development with its economic, social and political objectives requires mobilizing as much financial resources as possible, so Islamic local finance is one of the necessary requirements for strengthening and achieving local development.

This study aims to find out the effective role of Islamic windows in their financing of various local development projects in Algeria and Malaysia by providing various Islamic funds that contribute to the development of local developement and we have found through this study that Malaysia, by relying on Islamic finance, has achieved prosperity in its various sectors and has become one of the leading countries that have adopted the idea of Islamic windows in their traditional banks and have become dependent on Islamic instruments as an effective financing tool in financing local development. In Algeria, the experience is very young and the recently opened Islamic windows in traditional banks have not begin to finance local development projects and Algeria should take the Malaysian experience into its development of Islamic banking.

**Keywords:** Local Development; Islamic Windows; Islamic Finance.

# فهرس المحتويات

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| البسملة | I |
| شكر وتقدير | II |
| إهداء | III |
| ملخص | V |
| فهرس المحتويات | VII |
| فهرس الجداول والأشكال والآيات القرآنية | X |
| **الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة** | 06-01 |
| تمهيد | 02 |
| إشكالية الدراسة | 02 |
| فرضيات الدراسة | 02 |
| أهداف الدراسة | 02 |
| الدراسات السابقة | 03 |
| التعقيب على الدراسات السابقة | 05 |
| المنهج المعتمد | 05 |
| هيكل الدراسة | 06 |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة** | 43-07 |
| **تمهيد** | 08 |
| **المبحث الأول: الإطار النظري للنوافذ الإسلامية** | 09 |
| أولا: مفهوم النوافذ الإسلامية ونشأتها | 09 |
| ثانيا: أهداف ودواعي فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية | 11 |
| ثالثا: الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية | 12 |
| رابعا: متطلبات وضوابط فتح النوافذ الإسلامية | 14 |
| خامسا: مسائل متعلقة بفتح النوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها | 15 |
| **المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية** | 22 |
| أولا: مفهوم التنمية المحلية ومبادئها | 22 |
| ثانيا: أهداف التنمية المحلية وأهميتها | 24 |

| | |
|---|---|
| ثالثا: مقومات التنمية المحلية وأبعادها | 25 |
| رابعا: أطراف التنمية المحلية ومجالاتها والصعوبات التي تواجهها | 27 |
| **المبحث الثالث: صيغ تمويل التنمية المحلية عبر النوافذ الإسلامية** | 32 |
| أولا: التمويل بصيغة المضاربة | 32 |
| ثانيا: التمويل بصيغة المرابحة | 33 |
| ثالثا: التمويل بصيغة المشاركة | 35 |
| رابعا: التمويل بالإستصناع والسلم | 37 |
| خامسا: التمويل بالإجارة والمزارعة | 40 |
| **خلاصة الفصل** | 43 |
| **الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لتمويل التنمية المحلية من خلال النوافذ الإسلامية–دراسة مقارنة بين ماليزيا والجزائر** | 64-44 |
| **تمهيد** | 45 |
| **المبحث الأول: دور النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية في ماليزيا** | 46 |
| أولا: النوافذ الإسلامية في ماليزيا | 46 |
| ثانيا: تمويل التنمية المحلية في ماليزيا | 48 |
| ثالثا: مساهمة النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية في ماليزيا | 50 |
| **المبحث الثاني: دور النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر** | 55 |
| أولا: النوافذ الإسلامية في الجزائر | 55 |
| ثانيا: تمويل التنمية المحلية في الجزائر | 58 |
| ثالثا: مساهمة النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر | 61 |
| **خلاصة الفصل** | 64 |
| **خاتمة** | 67-65 |
| **قائمة المراجع** | 73-68 |

# فهرس الجداول
# والأشكال والآيات القرآنية

**فهرس الجداول:**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | عدد الفروع والنوافذ الإسلامية في ماليزيا خلال السنوات 1998-2003 | 47 |
| 02 | تطور الناتج المحلي الإجمالي وبنية الإنتاج في ماليزيا خلال الفترة 1995-2014 | 49 |
| 03 | تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية (مليون رنجيت ماليزي) | 50 |
| 04 | نسبة التمويل الإسلامي في ماليزيا من إجمالي التمويل الإسلامي العالمي | 52 |
| 05 | نمو إصدار الصكوك الإسلامية (2010-2016) | 52 |
| 06 | عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا مقارنة بالعالم خلال الفترة(2010-2014) | 53 |
| 07 | توزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لسنة 2019 | 61 |


**فهرس الأشكال:**


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب القطاع ديسمبر 2015 | 51 |
| 02 | حصص مختلف القطاعات من التمويل بالصكوك الإسلامية في ماليزيا(2005-2014) | 53 |
| 03 | نسب مساهمة بعض الضرائب والرسوم في تمويل التنمية المحلية بالجزائر | 60 |
| 04 | توزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لسنة 2019 | 62 |

## فهرس الآيات القرآنية

| الرقم التسلسلي | السورة | رقم الآية | الصفحة |
|---|---|---|---|
| 01 | الحشر | 07 | 11 |
| 02 | المزمل | 18 | 32 |
| 03 | النساء | 100 | 32 |
| 04 | الجمعة | 10 | 32 |
| 05 | المزمل | 18 | 32 |
| 06 | البقرة | 197 | 34 |
| 07 | البقرة | 274 | 34 |
| 08 | ص | 23 | 35 |
| 09 | طه | 41 | 37 |
| 10 | الكهف | 90 | 38 |
| 11 | الكهف | 76 | 38 |
| 12 | البقرة | 274 | 39 |
| 13 | البقرة | 281 | 39 |
| 14 | القصص | 27 | 40 |

# الفصل الأول

# الإطار المنهجي للدراسة

**تمهيد:**

تحظى التنمية المحلية باهتمام العديد من البلدان ولاسيما النامية منها نظرا لكونها تقدم كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي وذلك من خلال الدور الكبير الذي تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة بتظافر الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية لتنفيذ السياسات العامة للدولة والبرامج والأنشطة المختلفة على مستوى الوحدات المحلية مما يمكن المجتمعات المحلية من النهوض وتحسين المستوى المعيشي، ورفع الدخل للمواطنين المحليين.

وهنا يبرز الدور الذي تلعبه النوافذ الإسلامية في تمويلها للمشاريع الاستثمارية عن طريق تعبئة مواردها المالية من الداخل أو الخارج، حيث تعمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد نظرا لامتلاكها أثر إيجابي على حالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**إشكالية الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة الدور الذي تلعبه النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية وسنحاول التركيز على دراسة مقارنة بين النوافذ الإسلامية في الجزائر وماليزيا. وعليه انطلاقا من الطرح السابق يمكننا صياغة الإشكالية التي تشكل منطلق بحثنا هذا في التساؤل الرئيسي التالي:

**ما هو الدور الذي تلعبه النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية؟**

وحتى يسهل علينا الإجابة على هذه الإشكالية، نقوم بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي النوافذ الإسلامية؟ وهل تعتبر كبديل شرعي للبنوك التقليدية؟ وماهي آليات عملها؟
- ماذا يقصد بالتنمية المحلية؟ وماهي المتطلبات المالية لتمويلها من المنظور الإسلامي؟
- هل تعد تجربة فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر ناجحة إلى حد بعيد مقارنة بنظيرتها في ماليزيا؟

**فرضيات الدراسة:**

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة، اعتمدنا على بعض الفرضيات التي تتلخص فيما يلي:

- تعتبر تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر ناجحة رغم أنها فتية جدا، وهذا نظرا للمنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها والتي تعتبر بديل عن المنتجات المالية التقليدية في تمويل مشاريع التنمية المحلية.
- تساهم النوافذ الإسلامية بنسبة متوسطة في تطوير العمل المصرفي للبنوك التقليدية الجزائرية مقارنة بمساهمتها في تطوير العمل المصرفي للبنوك التقليدية الماليزية.
- ساهمت النوافذ الإسلامية في دفع عجلة التنمية المحلية في بعض الدول الرائدة في هذا المجال، على غرار ماليزيا

**أهداف الدراسة:**

تتضح أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على النوافذ الإسلامية وطبيعة عملها.
- إظهار مدى أهمية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تمويل التنمية المحلية.

– توضيح مختلف صيغ التمويل المستخدمة من قبل النوافذ الإسلامية وآليات نجاح العمل بالنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وتأثيرها على النظام المصرفي والاقتصاد المحلي ككل.

– الوقوف على مستويات كفاءة النوافذ المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية الماليزية من خلال الدور الذي تلعبه في تمويل التنمية المحلية في ماليزيا ومقارنتها مع النوافذ الإسلامية في الجزائر.

**الدراسات السابقة:**

فيما يخص موضوع دور النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية، وبعد الاطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تم اختيار بعض الدراسات نذكر منها:

- الدراسة الموسومة بعنوان "إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري–تحليل حول فكرة الأقلمة " للباحث ناصر فتحي بجامعة مصطفى بن بولعيد باتنة(2021)، حيث تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية، ما هي قدرة نماذج الأقلمة في محاولة لمعالجة إشكالية التنمية المحلية؟ فتم التوصل للنتائج التالية:

– الجزائر في سعيها نحو التغيير التنموي المنشود تحاول جاهدة ممارسة مقاربات وأساليب أثبتت نجاعتها في العالم.

– إرادة الدولة بجميع قطاعاتها نحو التغيير اصطدمت في كل مرة بكفاية أو عدم كفاية الموارد المالية والمرتبطة بطبيعة اقتصاد الدولة.

- الدراسة الموسومة بعنوان " إشكالية التنمية المحلية في الجزائر– دراسة حالة ولاية سيدي بلعباس " للباحثة براهمي نصيرة بجامعة الجيلالي اليابس– سيدي بلعباس(2020)، تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية، ما هي العوامل المؤثرة على تجسيد التنمية المحلية في ولاية سيدي بلعباس؟ فكانت نتائج الدراسة كالتالي:

– أثبتت الدراسات النظرية أن مشاكل التنمية المحلية تؤثر سلبا على تجسيد التنمية المحلية.

– ارتبطت التنمية المحلية بكفاءة الموارد البشرية، وأن السياسات المنتهجة يمكن أن تكون أحد أسباب تأخر التنمية المحلية في مختلف البلديات.

- الدراسة الموسومة بعنوان " دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية– عرض تجربتي ماليزيا وباكستان " للباحثة العابد برينيس شريفة بجامعة الشاذلي بن جديد–الطارف(2019)، تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية، كيف يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في تجربتي ماليزيا وباكستان؟ فكانت نتائج الدراسة كالتالي:

– تطبيق ماليزيا للشريعة الإسلامية في القطاع المصرفي لم يكن أبدا عائقا أمام تقدمها أو زيادة في المخاطر في معاملاتها بل بنجاعة سياساتها التنظيمية والتشريعية المتكاملة وحسن إدارة المخاطر التي تعترضها أصبحت مركزا إسلاميا عالميا ونموذج يقتدى به.

– التجربة الماليزية حققت نجاحات باهرة من خلال سياستها الرشيدة ونظرتها المستقبلية والتي مست الجوانب الإشرافية والرقابية من خلال تطوير مجالين أساسيين، حيث يتعلق الأول بالإطار القانوني اللازم لنجاح التمويل الإسلامي، في حين يتعلق الأمر الثاني في إنشاء البنية التحتية للمصرفية الإسلامية.

- الدراسة الموسومة بعنوان " تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا– تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008–2015 " للباحثين ابتسام ساعد ورابح خوني بجامعة محمد خيضر بسكرة(2017)، تناولت هذه الدراسة مراحل تطور صناعة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بهدف تقييم أدائها العام ودورها في تمويل الاقتصاد، فكانت نتائج الدراسة كالتالي:

– تبين أن التمويل الإسلامي في ماليزيا لقى دعما حكوميا منذ بدايات هذه الانطلاقة ووضعت الأطر القانونية والرقابية الداعمة له، كما بين أن البنوك الإسلامية تتنافس مع البنوك التقليدية بدلا من المنافسة بينها مما أدى إلى التركيز على البدائل الإسلامية للمنتجات التقليدية.

– تحقيق المستلزمات الواجب توفرها لنجاح النظام المالي الإسلامي المنشود كالالتزام بالضوابط الشرعية الأخلاقية والتأكيد على أهمية وجود مؤسسات قانونية وتنظيمية تشرف عليها الدولة لتعزيز وتقوية الالتزام بهذه الضوابط مما قد يسمح بتعزيز فرص الحصول على التمويل من قبل شرائح مختلفة من المجتمع.

- الدراسة الموسومة بعنوان " نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر " للباحث جعفر هني محمد بالمركز الجامعي غليزان(2017)، تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية: هل يمكن إشراك المصارف التقليدية في معاملات المصارف الإسلامية؟

فكانت نتائج الدراسة كالتالي:

– أظهرت التجربة نجاحا طيبا في تحقيق أهدافها من حيث نمو عدد المصارف التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي على المستويين الإقليمي والدولي.

– لقد ساهم إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك الماليزية في تحولها إلى بنوك إسلامية كاملة ومستقلة، كما ساهمت في زيادة كفاءة الجهاز المصرفي الماليزي.

– حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر نتيجة تأخر عملية تحرير القطاع المالي والمصرفي.

– إن افتتاح نوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية يمكن أن تسهم في زيادة كفاءة النظام المصرفي الجزائر.

- الدراسة الموسومة بعنوان " مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر" للباحثين نواري لعلاوي وخليل عبد القادر(2021)، حيث تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟ فتم التوصل إلى النتائج التالية:

– تساهم النوافذ الإسلامية في استقطاب فئات جديدة من المجتمع، وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول المالي.

– تستقطب النوافذ الإسلامية الأموال المتداولة خارج دائرة الاقتصاد خاصة المكتنزة في البيوت خوفا من المعاملات الربوية وتساهم في توسيع دائرة الاستثمارات من خلال منتجاتها المتنوعة.

- الدراسة الموسومة بعنوان:

Study and Analysis of Islamic Finance window in Algeria- Requirements for Separation of Conventional and Islamic Bank Activities at the Housing Bank Level

أي "دراسة وتحليل نوافذ التمويل الإسلامي في الجزائر– متطلبات الفصل بين أنشطة البنك التقليدية والإسلامية على مستوى بنك الإسكان " للباحثين "Azzaoui Khaled, Bedrouni Aissa" (2020)، حيث

تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية: كيف تفصل البنوك التقليدية في العالم بين النشاطين التقليدي والإسلامي؟ وهل يحترم بنك الإسكان مستويات الفصل؟ فتم التوصل للنتائج التالية نذكر أهمها فيما يلي:

– تم التوصل إلى أن التمويل الإسلامي قد تم ممارسته من قبل العديد من البنوك في الجزائر لعدة سنوات بالفعل، ومع ذلك لم يتم الاعتراف بهذه الممارسة من قبل بنك الجزائر كنشاط للتمويل الإسلامي بل كتسويق لمنتجات معينة من قبل بعض البنوك.

**التعقيب على الدراسات السابقة:**

في استعراضنا للدراسات السابقة التي تناولت متغيري الدراسة المتعلقان بالنوافذ الإسلامية وتمويل التنمية المحلية لاحظنا أن معظمها تطرقت للموضوع محل الدراسة بنوع من التفصيل وتوصلت هذه الدراسات إلى أن التجربة الماليزية تعتبر رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية وتساهم في تمويل التنمية المحلية إلى حد كبير، وأن التمويل الإسلامي الذي تبنته ماليزيا لقى دعما حكوميا مما ساهم بشكل كبير في تطوير العمل المصرفي الإسلامي، كما ساهم إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الماليزية في تحولها إلى بنوك إسلامية مستقلة وقائمة بذاتها، وتم التوصل أيضا إلى أن تجربة فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر حديثة النشأة بسبب تأخر تحرير القطاع المالي والمصرفي وأن الجزائر تسعى جاهدة نحو التغيير التنموي المنشود باعتبار أن النوافذ الإسلامية تستقطب الأموال المتداولة خارج دائرة الاقتصاد وتساهم في توسيع دائرة الاستثمارات من خلال منتجاتها المتنوعة

أما في دراستنا هذه فنحاول أن نعالج هذا الموضوع لسد الفجوة المعرفية المتمثلة في تمويل التنمية المحلية عن طريق النوافذ الإسلامية مستعينين بتجربة ماليزيا في هذا المجال وكيف تستفيد الجزائر منها لنقلها إلى البنوك التقليدية من أجل العمل بها وتطبيقها على أرض الواقع خاصة وأن التنمية المحلية في الجزائر تشهد تأخرا نوعا ما في مختلف القطاعات وتتطلب بذل جهد كبير سواءا من طرف الدولة أو من خلال الحوافز المقدمة للمستثمرين عن طريق التمويلات من طرف البنوك

**المنهج المعتمد:**

التزاما لما تطلبه "منهجية البحث العلمي" سنعتمد على طريقة **"IMRAD "** البحثية، وتبعا لما سنتناوله في دراسة الموضوع، كانت الحاجة ضرورية لاعتماد المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وسنعتمد عليه في كثير من أجزاء المذكرة بحجة أنه يلزم علينا تقديم وصف شامل ودقيق لكل متغير يتضمن بحثنا، خاصة في استعراض الإطار النظري للنوافذ الإسلامية وتمويلها للتنمية المحلية
- المنهج التحليلي: وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية من أجل ربط الإطار النظري للدراسة بالجانب التطبيقي لها، وبهدف تحديد العلاقة بينها وبين متغيرات دراستنا، واعتمدنا على هذا المنهج لحاجتنا للوقوف على تحليل المعطيات والمعلومات المتعلقة بالنوافذ الإسلامية في ماليزيا و الجزائر حتى يتسنى لنا تحديد الدور الذي تلعبه في تقديم تمويلات إسلامية لدى البنوك التقليدية لتحقيق التنمية المحلية

**هيكل الدراسة:**

من أجل الإلمام بجميع الجوانب التي سوف نتطرق إليها من خلال دراستنا هذه، سوف يشمل موضوعنا ثلاثة فصول، الفصل الأول متعلق بالإطار المنهجي للدراسة والذي تناولنا فيه التمهيد المتعلق بمتغيري الدراسة مع ذكر الإشكالية والفرضيات، والفصل الذي يليه نتطرق فيه للإطار النظري والمفاهيمي لمتغيري الدراسة، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للنوافذ الإسلامية الذي شمل مفهومها وبعض المسائل المتعلقة بفتحها في البنوك التقليدية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للتنمية المحلية الذي شمل بعض المفاهيم الخاصة بها مع التطرق للعراقيل التي تحول دون تحقيقها، في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى أهم صيغ التي تستخدمها النوافذ الإسلامية في تمويلها للتنمية المحلية، أما الفصل الثالث فتناولنا فيه الإطار التطبيقي للدراسة من خلال عرض تجربة ماليزيا في الصناعة المالية الإسلامية للاستفادة منها في تمويل المشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية وفق الصيغة الإسلامية.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

**تمهيد:**

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق التنمية المنشودة، وبما أنها بحاجة دائمة للمصادر التمويلية لتحقيق أهدافها كانت بداية فتح البنوك التقليدية للنوافذ الإسلامية تتعامل وفقا للشريعة الاسلامية وتقدم خدمات ومنتجات مالية إسلامية الخطوة الإيجابية والأنجع ومن بين الطرق الأولية المنتهجة للنهوض بالاقتصاد المحلي بعيدا عن التعامل بالربا الذي كان من بين الأسباب وراء حدود أزمة مالية عالمية سابقا، وكآلية للتحول الكلي للصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية. وفي هذا الفصل سوف نتعرف على النوافذ الإسلامية وآلية فتحها في البنوك التقليدية مع ذكر أهم الصيغ التي تقدمها لتمويل التنمية المحلية، ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي:

**المبحث الأول:** الإطار النظري للنوافذ الإسلامية

**المبحث الثاني:** الإطار النظري للتنمية المحلية

**المبحث الثالث:** صيغ تمويل التنمية المحلية عن طريق النوافذ الإسلامية

## المبحث الأول: الإطار النظري للنوافذ الإسلامية

تعتبر تجربة ممارسة الصيرفة التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال النوافذ الإسلامية تجربة ناجحة نظرا لما يترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة تمثلت في التزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل في مختلف الدول، حيث أصبحت بديلا حقيقيا عن التمويل التقليدي لمختلف الاستثمارات سواء في مجالات التنمية المحلية أو باقي مجالات التنمية الاقتصادية، وفي هذا المبحث سوف نتناول بعض المفاهيم الخاصة بالنوافذ الإسلامية التي تساعد على تكوين فكرة واضحة عنها وذلك على النحو التالي:

### أولا: مفهوم النوافذ الاسلامية ونشأتها

#### 1- تعريف النوافذ الإسلامية:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالنافذة الإسلامية لكننا سنعرض بعضا منها فيما يلي:

عرفها بعضهم على أنها " **تخصيص جزء أو حيز في البنك التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا البنك من الخدمات التقليدية** " (الدخيل، 2013، صفحة 50)

وعرفت أيضا بأنها " **وحدات إسلامية في الفروع التقليدية أو المقار الرئيسية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها** " (الدخيل، 2013، صفحة 52)

وقد عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها " **جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم بالاستثمار بشكل يتوافق مع منهج الشرع الإسلامي، وقد تكون متخصصة أو فرعا في المؤسسة ولكنها لا تتمتع باستقلالية من الناحية القانونية** " (عزوز، 2022، صفحة 251)

كما عرفت أيضا بأنها " **إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها ومراقبتها** " (الدخيل، 2013، صفحة 50)

إذن نستخلص من خلال التعاريف السابقة أن النوافذ الإسلامية هي جزء أو حيز من البنوك التقليدية تقوم بالاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتقدم منتجات مالية وخدمات مالية إسلامية بحيث لا تكون إدارتها مستقلة عن البنك التقليدي وتخضع للرقابة من قبل هيئات شرعية

#### 2- خصائص النوافذ الإسلامية:

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي النوافذ التقليدية في تلك البنوك ومن أهم الخصائص نذكر ما يلي (رمضاني و البرود، 2017، صفحة 153):

- تخضع العديد من النوافذ الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية
- من أبرز صيغ التمويلية المطبقة على مستوى النوافذ الإسلامية هي المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة
- حسابات الاستثمار في النوافذ الإسلامية تتضمن تنظيم بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة أما في النوافذ التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين

- طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعي فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة
- يجب أن يلتزم العاملون في نوافذ المعاملات الإسلامية بالقيم الإيمانية واستشعار أن عملهم عبادة وطاعة ورسالة وليست وظيفة تقليدية
- عند حاجة الفرع الإسلامي إلى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لديه، على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر

**3- نشأة النوافذ الإسلامية:**

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين بروز ظاهرة اتجاه العديد من المصارف الربوية لإنشاء نوافذ تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد نمت هذه الظاهرة وتزايد الإقبال عليها بشكل واسع، وإن فكرة إنشاء فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري الى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض البنوك التجارية بالتصدي لهذه البنوك ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها. وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التجارية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية عندها قررت بعض البنوك التجارية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وقد كان مصرف مصر في طليعة البنوك التجارية التي اتجهت الى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام بنك مصر في عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم " **فرع الحسين للمعاملات الإسلامية** "

وفي المملكة العربية السعودية كان للبنك الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلي ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990م، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 46 فرعا إسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة

وفي الجزائر دخلت الصيرفة الإسلامية بعد صدور قانون النقد والقرض(10/90) الذي فتح المجال أمام البنوك الوطنية و الأجنبية للدخول إلى السوق الجزائرية، حيث سجل دخول بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي برأس مال مختلط (عام وخاص) بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية(الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) تم إنشاؤه في 20 ماي 1991م، بعد فتره طويلة تم إنشاء بنك ثاني وهو بنك السلام، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 (خضير، 2021، الصفحات 450-459).

## ثانيا: أهداف ودواعي فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه النوافذ كما بينها الكثير من الباحثين بما يأتي:

### 1- أهداف عامة من وراء فتح نوافذ إسلامية:

- العناية بمقاصد الشريعة الإسلامية من إعمار الارض وتحقيق التوزيع العادل للثروة حتى لا تكون دوله بين الأغنياء لقوله تعالى: " **مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**"(القرآن الكريم، الحشر: الآية 7)
- استبدال الحرام بالحلال في المعاملات المصرفية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبا، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين**" (رواه مسلم) (النووي، 2007، الصفحات 9-10)
- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية، من مدخل المعاملات المالية.
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة والبيوع الحلال بما يتمشى والفقه الإسلامي.
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.
- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات والمستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا كان أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون الاخر.
- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات المصرفية، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
- مساعدة المتعاملين مع هذه النوافذ الإسلامية على أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية (خريس، 2014، صفحة 149).

### 2- أهداف البنوك التقليدية من وراء فتح النوافذ الإسلامية:

تتنوع دواعي البنوك التقليدية التي ترغب بفتح النوافذ الإسلامية ومن هذه الدواعي (السرحي، 2010، صفحة 3) ما يلي:

- شيوع اعتقاد لدى كثير من القائمين على البنوك التقليدية بأن المصارف الإسلامية كالبنوك التقليدية في تقديم خدمة التمويل، وخاصة التشابه بين المرابحة والقروض (لدى البعض) وبالتالي إمكانية تطبيق المرابحة بآليات عملها عزز من قناعة البنوك التقليدية بإنشاء نوافذ إسلامية تابعة لها.
- رغبة البنوك التقليدية في منافسة المصارف الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها في جذب الموارد واستخداماتها وتحقيق الأرباح.
- المحافظة على عملاء البنك التقليدي من جذب المصارف الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم.
- اختبار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.
- الرغبة في تحول بعض البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية باتباع أسلوب التدرج.

## ثالثا: الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية

تمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ يقوم البنك الرئيسي في معظم الأحيان بتعيين أحد العلماء الذين لديهم اهتمام أو خبرة في مجال العمل المصرفي لكي يعمل كمراقب شرعي على أعمال النوافذ الإسلامية، وقد تقوم بعض هذه النوافذ الإسلامية بتعيين هيئة رقابة شرعية تقع على مسؤوليتها التثبت من شرعية الأنشطة التي تمارسها وتنفيذها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويمكن تقسيم الأنشطة التي تمارس النوافذ الإسلامية على النحو التالي:

**1- خدمات مصرفية عامة:**

وتشمل جميع الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد الربوية عادة كفتح الحسابات الجارية وتسديد فواتير المرافق العامة، وإصدار الشيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية والاعتمادات المستندية الغير مغطاة وصناديق الأمانات والخدمات المصرفية الإلكترونية والقيام بأعمال الصرافة وغير ذلك

**2-الاستثمارات والتمويلات الإسلامية:**

لا تخرج الاستثمارات المالية الإسلامية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية بشكل عام من صيغ وأساليب الاستثمار والتمويل الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية كمنطلق لها في هذا المجال، ومن أهم تلك الصيغ التي استخدمتها النوافذ الإسلامية في نشاطاتها الاستثمارية والتمويلية نذكر: المرابحة لآمر الشراء، المضاربة، المشاركة، الاستصناع، الإجارة، السلم، المتاجرة في صناديق الاستثمار الإسلامية والاكتتاب في أسهم شركات المساهمة وغيرها

وكما هو الحال في المصارف الإسلامية من حيث التركيز على صيغة المرابحة في كثير من أنشطتها التمويلية فإن أسلوب المرابحة يغلب على تمويلات النوافذ الإسلامية وخاصة في مجال التجارة الخارجية

**3- التمويل الشخصي الإسلامي:**

تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتقديم بعض المنتجات أو الأدوات والصيغ التي صممت لتوفير التمويل للمستهلكين وفقا للضوابط الشرعية، وتعتمد هذه المنتجات أو الصيغ بشكل عام على أسلوب المرابحة الشخصية وهو أسلوب يوفر للعملاء شراء واقتناء السلع الشخصية بالتقسيط كالمستلزمات المنزلية والسيارات وغيرها حيث تقوم النافذة الإسلامية بشراء السلع التي يرغب فيها العميل بشرائها ثم بيعها له بالتقسيط وعلى أسس خالية من الفائدة الربوية، وعادة ما يركز التمويل الشخصي على تمويلات مبنية على البيوع الممكنة في آجال تسديد ثمنها (الشريف، 2005، صفحة 15)

**4- الأنشطة الاجتماعية للنوافذ الإسلامية:**

تساهم النوافذ الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية والتوعية الدينية من خلال توجيه بعض المشروعات والأعمال نحو (قدة و قدور، 2020، الصفحات 19-20) المجالات الاجتماعية والدينية

**أ-منح القروض الحسنة:**

يعرف القرض الحسن على أنه " **تقديم المال من شخص حسي أو معنوي إلى آخر على أن يرده له بدون زيادة وهو في الشريعة من أعمال البر ويمثل تمويلا بدون مقابل** "، وتقوم النوافذ الإسلامية بتقديم

مبالغ مالية محددة للأفراد أو لأحد عملائهم حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات أو مطالبته بفوائد أو عائد استثمار هذا المبلغ او مطالبته بأي زيادة من أي نوع، فهو قرض بلا فائدة ولا مشاركة.

**ب-تجميع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية:**

يمكن للنوافذ الإسلامية أن تقوم بإنشاء " **صندوق الزكاة** "، فتعد له ميزانية مستقلة وحساب الموارد والمصارف، ويرى البعض أن الغاية من صندوق الزكاة هو" **تقديم الخدمات التي تتجلى بتلك المساعدات التي يقدمها لعملائه الثمانية أصناف سواء على شكل تمليك أو قرض أو ائتمان (دون فائدة) وليست الغاية من صندوق الزكاة التجارة والحصول على أرباح** " ويصدر مجلس الإدارة لائحة لصاحب كل ذي مصلحه في ذلك. إن المسالة لا تزال ذات حجم بسيط من مجمل نشاط النوافذ الإسلامية وحتى البنوك الإسلامية، باعتبار أن أغلب الدول لديها مؤسسات الزكاة التابعة لإدارة الشؤون الدينية والأوقاف بالبلد.

**ج-توجيه بعض الاستثمارات نحو المشاريع الاجتماعية والدينية:**

توجه بعض النوافذ الإسلامية جزءا من استثماراتها نحو المشروعات الخيرية الاجتماعية والدينية ذات العائد الاقتصادي المنخفض، والعائد الاجتماعي والديني المرتفع ولاسيما ما يدخل في نطاق الضروريات والحاجيات، من أمثلة ذلك ما يلي:

- بناء الوحدات السكنية الشعبية وتأجيرها بإيجار رمزي أو بيعها بالتقسيط على فترة طويلة من الزمن، مع قصر الاستفادة على الفقراء.
- بناء المستوصفات الشعبية لعلاج الفقراء بمبالغ رمزية.
- بناء المدارس الإسلامية والتربوية وإنشاء المعاهد الدينية الخاصة.
- إنشاء المذابح الإسلامية في الدول غير الإسلامية المصدرة للحوم.

ويجب أن يكون هناك توازنا بين العائد الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للاستثمارات بصفة عامة

**هـ- أنشطة اجتماعية أخرى:**

يمكن للنوافذ الإسلامية القيام بأي نشاط اجتماعي أو ديني تراه يخدم أهدافها ورسالتها التنموية، وعلى غرار ما ذكرناه سابقا يمكن أن تقوم النوافذ الإسلامية بما يلي:

- تقديم خدمات الحج والعمرة.
- المساهمة في الدعوة الإسلامية بصفة عامة وفي الاقتصاد الإسلامي والإصلاح الاجتماعي بشكل خاص
- دعم البحوث والدراسات في مجال المعاملات الإسلامية.
- خدمات تحفيظ القرآن الكريم.

## رابعا: متطلبات وضوابط فتح النوافذ الإسلامية

في هذا المجال سنتطرق الى متطلبات وضوابط فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

### 1- متطلبات فتح النوافذ الإسلامية:

يمكن تلخيص متطلبات فتح النوافذ الإسلامية فيما يلي (معارفي ومفتاح، 2014، الصفحات 270-272):

### أ- متطلبات قانونية:

عبارة عن إجراءات تشريعية ينبغي على البنك الالتزام بها وتتمثل في:

1. صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري ويتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية بحيث:
   - أن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا ومخالفة أحكام الشريعة في جميع المعاملات.
   - الفصل بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة والأهداف والمنتجات.
2. الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجاري ممثلة في البنك المركزي والذي قد يضع شروطا يجب على البنك التجاري الالتزام بها نذكر منها:
   - قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نوافذ إسلامية؛
   - وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل بنكي مزدوج؛
   - إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات؛
   - عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملات النافذة الإسلامية في البنك التقليدي؛
   - تعديل عقد التأسيس بأن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة، وتشكيل هيئة رقابة شرعية.

### ب- متطلبات شرعية:

يتوجب على البنك التجاري الأخذ بعدة متطلبات دينية عند فتحه لنافذة المعاملات الإسلامية وضرورة الالتزام بها، تنحصر في:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية مختصة لها خبرة طويلة في المعاملات المالية تشرف على تنفيذ وفتح النافذة الإسلامية.
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.
- إلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها.
- على إدارة البنك الفصل بين الموارد المالية المشروعة وبين الموارد المالية الغير مشروعة.

### ج- متطلبات إدارية:

يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية بعد تحقيق المطلبين القانوني والشرعي في البنك الشروط التالية:

- تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليكون مشروعا (نموذج بنكي مزدوج).
- تعيين لجنة لإدارة عملية التحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس إدارة البنك.

- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل البنكي الإسلامي.
- إعادة النظر في معايير اعتماد كفاءة العاملين بناءا على معيار القناعة ومدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين بعد فتح نافذة المعاملات الإسلامية مباشرة مراعاة لحاجة العاملين للمعلومات، والاجراءات الكافية لاستكمال معارفهم المصرفية والشرعية.
- عقد ندوات ومؤتمرات تساهم في نشر المعرفة حول الصناعة المصرفية الإسلامية.

**2- الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية:**

يخضع فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية إلى ضوابط شرعية ودينية نذكر (مفتاح و معارفي، 2014، صفحة 154) أهمها فيما يلي:

- تحصل نوافذ المعاملات الإسلامية على عمولة أو اجارة عن الخدمات المقدمة، وهو جائز شرعا وفقا لعقد الوكالة والإجارة؛
- يحكم حسابات الاستثمار عقد المضاربة الشرعية حيث تعتبر النافذة رب العمل والمستثمر رب المال، ويتشاركا معا في نتيجة المشروع؛
- يحكم توظيف الأموال عقود إسلامية؛
- إذا اختلطت أرباح النافذة الإسلامية بمال حرام فيجب تجنبه وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية وتوزيعه في وجوه البر لتطهيره من المال الخبيث؛
- الفصل المحاسبي بين النافذة والبنك بإيجاد قسم محاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل يستخرج منه المركز المالي وحسابات المصروفات والإيرادات؛
- لا يجوز لنوافذ المعاملات الإسلامية خصم الكمبيالات والشيكات المؤجلة، أو بيع الديون وما في حكم ذلك لأنها من المعاملات المحرمة شرعا.

**خامسا: مسائل متعلقة بفتح النوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها**

سنتعرف في هذا المجال على أهم التحديات التي تواجه فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وعوامل نجاحها وكذا الاثار الاقتصادية المترتبة عنها مع التطرق لحكم التعامل بها.

**1- تحديات فتح النوافذ الإسلامية:**

واجه العمل المصرفي الإسلامي خلال المرحلة الماضية العديد من التحديات الصعبة التي كان لابد له من مواجهتها والتغلب عليها لتبقي على مصداقيته واستمرار ربحيته ونموه، وهي التحديات التي نورد أهمها في ما يلي: (المرطان، 2005، الصفحات 27-32)

**أ- غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي:**

يعني عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية والمصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها، حيث نجد أن بعض المصارف المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع المصارف العاملة في دولها، دون تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي، الأمر

الذي يرجع في حقيقته إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح نظاما بترخيص البنوك فيها بتسمية نفسها بنوكا إسلامية، كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة البنوك التقليدية، وهو الأمر الذي يضع المصارف الإسلامية في وضع لا يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع المصاريف التقليدية.

**ب- ضعف وندرة الموارد البشرية:**

إن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني القائم حاليا والقادم مستقبلا والمصارف الإسلامية ليست استثناء من ذلك، فنجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة والمدربة للعمل فيها، ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولكن أيضا من حيث صدق القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي، صحيح أن المصارف الإسلامية لا تدخر جهدا في تحقيق ذلك ولكن الواقع يشير إلى النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها.

**ج- اختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية:**

في الوقت الذي تم فيه إلى حد كبير معالجة محدودية المنتجات الإسلامية من خلال تطوير العديد من منتجات التمويل والاستثمار الإسلاميين فإنه لا تزال مشكلة تعدد طرق وقواعد تطبيقها في الواقع العملي، فمع تعدد المصارف الإسلامية واستخدامها لعدد من صيغ التمويل الإسلامية فإنها لم تتمكن من توحيد قواعد تطبيقها، فنجد بنوكا مختلفة تقدم نفس صيغة التمويل لكن بطرق مختلفة، الأمر الذي قد يؤدي إلى الكثير من البلبلة والشك في أذهان المتعاملين مع المصارف الإسلامية من حيث سلامة التطبيق ومصداقيته، ولعل هذا الاختلاف يرجع في المقام الاول إلى اختلاف هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وما قد يصاحبه من تفسيرات مختلفة لبعض الأحكام الشرعية تبعا للاختلاف القائم بخصوصها.

**د- ضعف إلمام المراجعين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية:**

بينما يكون للنصح الشرعي الذي توفره هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية دورا حيويا لضمان سلامة التطبيق، إلا أن ذلك يجب أن لا ينفي أن المعرفة الجيدة لأعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الأدوات والأسواق المالية الحديثة لا يقل أهمية عن معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل خاصة في ظل التداخل والتشابك الكبير بين أسواق المال الدولية، ومن هنا تأتي أهمية مدى كفاية وكفاءة الرقابة والمراجعة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي وليس الجانب الفقهي منها فقط، وهو الأمر الذي قد يصعب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر نظر للحداثة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر.

**هـ- ضعف أو عدم وجود أسواق مالية متطورة:**

إن عدم وجود أسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يمثل عائقا كبيرا أمام المصارف الإسلامية لاستثمار أموالها في استثمارات طويلة الاجل تساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، فالاستثمارات طويلة الأجل يمكن أن تسبب مشكلة سيولة لهذه المصارف إذا لم تتمكن من تحويلها

إلى أوراق مالية يمكن تسييلها عند الحاجة، ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة يشكل بحد ذاته تحديا كبيرا أمام المصارف الاسلامية، حيث أن تطوير مثل هذه الأسواق يعتبر شرطا ضروريا لقيام المصارف الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلمين واستثمارها في المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

**و – التخوف من عدم توفر الشفافية:**

بما أن مبدأ المشاركة في الربح هو الأساس في صناعة الصيرفة الإسلامية، فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن يقوم التعامل بين كل الأطراف المشاركة في المشروع على أسس واضحة للإفصاح والشفافية عن النتائج المالية لهذا المشروع محل المشاركة، فقد يكون هناك نوع من التخوف أن يلجأ "المضارب" مثلا في عقد المضاربة الإسلامية بممارسة نوع من الأنشطة غير المقبولة من صاحب رأس المال "رب المال"، أو أن يقوم "المضارب" بعدم الإفصاح السليم عن حجم الأرباح التي يحققها المشروع وهو السلوك الذي سيؤدي بالضرورة إلى تخفيض ربحية البنك الإسلامي "رب المال" وإلى إضعاف الثقة في النظام ككل.

**ز – البطء في توحيد المعايير المحاسبية:**

إن تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق عليه المصارف الإسلامية يعتبر أمرا هاما من الناحية العملية لضمان سلامة كل من نظم الرقابة الداخلية (داخل البنك) والرقابة الخارجية (المصارف المركزية). وعلى الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامي بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المهنية والمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء "**هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**" التي مقرها البحرين، وعلى الرغم من قيام مؤسسة النقد في دولة البحرين بتطوير نظام محاسبي خاص بالمصارف الإسلامية فيها، فإنه يبدو أنه لا يوجد حتى الآن استعداد كاف من المصارف الإسلامية لتبني مثل هذا النظام الموحد والعمل بمقتضاه.

**ح– صغر حجم المصارف الإسلامية:**

لا شك إن صغر حجم المصارف والوحدات الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي يعتبر من المعوقات الرئيسية لنموها والحد من كفاءاتها التشغيلية، فمن المعروف في الأدبيات المصرفية أن هناك حدا أدنى لحجم المصرف يتم بعده جني ثمار ما اصطلح على تسميته اقتصاديا ب "**وفورات الحجم**" وهي الوفورات التي تحدث آثارها الإيجابية على كفاءة التشغيل وبالتالي على مستوى ربحية المصرف، ومن ثم على قدرته على توفير الاستثمارات اللازمة لتنمية موارده البشرية وتقنياته المصرفية وهما العنصران اللذان لا غنى عنهما للمصارف الإسلامية لمواجهة المنافسة القادمة لا محالة من البنوك الأجنبية في ظل ما اصبح يعرف بنظام العولمة الجديد، الأمر الذي يفرض على المصارف الإسلامية الإسراع بالدخول في اندماجات مدروسة تعالج بها مشكلة صغر أحجامها وتحسين كفاءاتها التشغيلية والتسويقية عامة، كما أننا نرى أن يكون للجهات الرقابية (البنوك المركزية وما شابهها) دور في تشجيع وتحفيز المصارف الإسلامية للأخذ بهذا التوجه الذي أصبح ضروريا وملحا.

**2- عوامل نجاحها:**

من أجل تقييم أداء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خلال المرحلة الماضية من تطور العمل المصرفي الإسلامي، لابد لنا من أن نستعرض معا ماهية عوامل نجاح العمل المصرفي ومدى توفرها في ظل المداخل المختلفة التي اتبعتها المصارف التقليدية، يمكننا إيجازها فيما يلي (المرطان، 2005، الصفحات 16-21):

**أ- التخطيط العلمي:**

بما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أو غير مصرفي، تجاري أو خيري، سيتوقف بالدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة، ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حال ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرف الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية، فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

**ب- الالتزام الشرعي:**

لعل الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق لأحكام الشريعة الإسلامية يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لاستمراريته، وتشير المعلومات إلى حقيقة تقيد معظم البنوك التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح النوافذ الإسلامية بالالتزام الشرعي في تقديمها صيغ تمويلية إسلامية، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسند إليها مسؤولية الإفتاء والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها، ولقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق.

**ج- الإعداد المناسب للكوادر البشرية:**

لا شك أن توفر العنصر البشري المناسب جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان، والعمل المصرفي ليس استثناء من ذلك، نقول أن توفير وتدريب الكوادر البشرية المناسبة لممارسة العمل المصرف الإسلامي كان يمثل أحد الشواغل الرئيسية للإدارة خاصة وأن العاملين في النوافذ التي كان يتم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي كانوا معظمهم غير مؤهلين لذلك، الأمر الذي تطلب جهدا ووقتا كبيرين لإعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع على مراحل ودورات مختلفة المحتوى والمستوى، وفي هذا الخصوص كان التدريب يأخذ أشكالا متعددة فبينما كان بعضه يتم داخليا كان البعض الآخر يتم خارجيا، أما البرامج التدريبية الداخلية فكانت تتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتيا للبنك من خلال العاملين في الإدارة ومراكز التدريب التابعة للبنك، أو بالاستعانة بمكاتب استشارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة، أما التدريب الخارجي فكان يتم إما من خلال إرسال المتدربين إلى مراكز تدريب خارجيا أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة.

**د- تطوير النظم والسياسات الملائمة:**

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات والاجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته، وتحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل، فهو يتطلب الكثير من الوقت والجهد خاصة من حيث تطوير النظم والسياسات والبرامج الفنية اللازمة لتشغيل النوافذ وإعداد البيانات المالية والمعلومات الإدارية، وهي عملية تزداد صعوبة في ظل نظام مصرفي ثنائي أو مزدوج.

**هـ- المواءمة مع إدارات البنك الأخرى والاختيار المناسب للنوافذ ومواقعها:**

على الرغم من أن التجربة قد أظهرت عدم بروز مشاكل أو تناقضات بين تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية تحت سقف واحد مع العمل المصرفي التقليدي، إلا أن فئة ما لم تقر بنفس الشيء في حالة تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال فروع مستقلة وإدارة مستقلة أيضا ضمن مصرف نشأ في الأساس تقليديا حيث أظهرت التجربة نوعين من المشاكل نذرهما فيما يلي:

- مشكلة الحساسية التي تنشأ بين منسوبي البنك بشقيه الإسلامي والتقليدي، نظرا لما كانت تعنيه فكرة تحويل بنك تقليدي إلى بنك إسلامي من شعور البعض من منسوبي القطاع المصرفي التقليدي بعدم الاطمئنان مقارنة بالارتياح الذي كان يشعر به الآخرون في قطاع الصيرفة الإسلامية.
- مشكلة تسويقية أساسها الاحتكاك المتكرر بين مسؤولي التسويق في النوافذ الإسلامية والتقليدية، الذين كانوا غالبا ما يتنافسون على استقطاب نفس العملاء وتعبئة الودائع في كل نافذة.

**3- الآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية:**

لقد ترتب على إنشاء البنوك التقليدية لنوافذ تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية، ويمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي: (الشريف، 2005، الصفحات 39-41)

**أ- الآثار الإيجابية:**

- لقد أظهرت التجربة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للمصارف الربوية، وهو الأمر الذي أكده الإقبال الكبير على النوافذ الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية.
- إن إقدام المصارف الربوية على فتح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي.
- إن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي على المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الربوي بحيث يتوسع الأول على حساب الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة.

**ب- الآثار السلبية:**

- لقد أظهرت هذه التجربة تهاون وتقصير مالكي البنوك التقليدية أو المسؤولين فيها عن قيامهم بالواجب الأصلي وهو بدل الجهد لتحويل تلك البنوك إلى الالتزام الكامل والشامل للتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية أو على الاقل جعل ميزانية خاصة للنافذة.
- قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل البنوك التقليدية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية والابتعاد أو التخلي عن إيجاد المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.
- قد يؤدي التعامل مع النوافذ الإسلامية إلى خروج أموال المسلمين لكي تستثمر في الخارج باسم الإسلام نظرا لأنه هناك عدد من أصحاب البنوك التقليدية في كثير من الدول الإسلامية هم من الأجانب وخاصة اليهود.
- تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل نوافذ تابعة للبنك التقليدي قد يؤدي إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي وعدم وضوح الموقف الشرعي من قضية الربا.
- قيام البنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية سيترتب عليه استمرار تلك البنوك وإطالة عمرها وبالتالي استمرار المحق والشر والإثم المصاحب للربا ومظاهره.

**4- حكم التعامل بالنوافذ الإسلامية:**

على الرغم من أن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية قد لاقت قدرا كبيرا من التأييد بين القائمين والمشجعين على العمل المصرف الإسلامي، إلا أنها قد لاقت أيضا قدرا من المعارضة من شريحة أخرى من المهتمين أيضا بالصيرفة الإسلامية وبطبيعة الحال فإن لكل جانب منهما أسبابه الوجيهة في التأييد كما في المعارضة، وهو ما سنتناوله باختصار فيما يلي (هني، 2017، صفحة 95):

**أ- وجهة النظر المؤيدة لإنشاء النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية:**

أقام المؤيدون وجهة نظرهم على أساس أن قيام المصارف التجارية بافتتاح فروعها أو نوافذ إسلامية لها سيكون بمثابة:

- اعتراف منها بالجدوى الاقتصادية للعمل المصرفي الإسلامي؛
- اعتراف منها بواقعية التطبيقات العملية لنماذج العمل المصرفي الإسلامي؛
- إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات هذه المصارف التجارية في تطوير منتجات إسلامية وكوادر بشريه ينتفع بها العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة؛
- خطوه أولى نحو "**أسلمة**" أي من هذه المصارف أو بعضا منها؛
- فتح كبير للعمل المصرف الإسلامي في حالة تحول مصرف تجاري إلى مصرف إسلامي خاصة إذا ما كان هذا المصرف من المصارف التجارية الكبيرة حجما وانتشارا؛
- التشجيع على التعايش المشترك بين النظامين المصرفيين بدلا من المواجهة بينهما.

**ب- وجهة النظر المعارضة لإنشاء فروع أو نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية:**

أقام المعارضون وجهة نظرهم على الأسباب التالية:

- التخوف من أن يؤدي ذلك إلى "تشويش" على نقاء التطبيق في أذهان العاملين والعملاء على حد سواء؛
- التخوف من أن تؤدي صعوبة التعايش بين نظامين مصرفيين مختلفين تحت سقف واحد إلى إفشال التوجه تطبيقيا؛
- التخوف من أن يؤدي ذلك إلى تأخر إنشاء مصارف إسلامية جديدة.

**ج- القائلون بالتعامل مع النوافذ الإسلامية للضرورة:**

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التعامل مع المصارف التقليدية يؤدي إلى دعمها وإعانتها، وفي ذلك إعانة للباطل، إلا أنه في حالة عدم وجود دليل شرعي فإن التعامل مع تلك النوافذ يكون للضرورة.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

لم يعد مفهوم التنمية ينحصر في رفع معدلات النمو الاقتصادي بل توسع ليشمل بذلك عمليات مجتمعية واعية ومدروسة ومتعددة الأبعاد والجوانب، تهدف في جانبها الاقتصادي إلى تحسين الظروف المادية والاقتصادية ورفع مستوى معيشة الأفراد أما في جانبها الاجتماعي تهدف إلى تحسين ورفع القدرات البشرية وتنميتها من أجل رفع وعي الأفراد إلى المستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة في تحقيق التنمية للمجتمع، حيث عملت الحكومات على توزيع هذه الأعباء وتقاسمها مع الهيئات المحلية مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد وهو التنمية المحلية التي تعني بتحقيق التنمية في إقليم أو منطقة معينة.

### أولا: مفهوم التنمية المحلية ومبادئها

لقد تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم، نتيجة لتطور مفهوم التنمية المحلية بصفة عامة، وفي هذا الصدد سنتطرق لبعض التعريفات الخاصة بالنوافذ الإسلامية وكذا مبادئها.

#### 1- تعريف التنمية المحلية:

يمكن تعريف التنمية المحلية كما يلي:

تعرف التنمية المحلية على أنها "**مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني**" (دحامني و نوي، 2022، صفحة 185).

أو هي " **مسار إجمالي لتنشيط الفاعلين المحليين من أجل تثمين الموارد البشرية والمادية لإقليم معين، مبني على علاقة تشاورية مع مراكز اتخاذ القرار للمجموعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي يجتمعون فيها ".**

وهناك أيضا من يرى أن التنمية المحلية هي "**حركة تهدف لتحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة**" (بوضاموز، 2011، صفحة 95).

ويرى الدكتور عبد المطلب عبد الحميد أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسيين أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستواهم المعيشي ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإمكان على مبادرتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة.

وفي تعريف آخر تقدم التنمية المحلية على أنها "**عملية تهدف إلى الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن يقل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة، وتعزز الجهود لتحقيق كفاءة**

**استخدامه للإمكانيات المتاحة، وبالحلول الذاتية لسد الثغرات التي تبدو على مستوى هذا الحد مما لا تسعفها موارد الدولة"** (براهمي، 2020، صفحة 23).

من خلال تعاريف السابقة يمكننا استنتاج أن التنمية المحلية هي مسار أو حركة هدفها تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي من خلال تضافر جهود الحكومة والمجهود الشعبي الذي يبنى على أساس المشاركة الإيجابية له أو عن طريق استخدام الوسائل المنهجية من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم للارتقاء بمستوى التجمعات المحلية وتنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخله

وبما أن التنمية المحلية هي عملية مجتمعية ومتكاملة ومتعددة الأبعاد والمستويات وتتطلب تنسيقا بين قطاعاتها المختلفة وترابط عضوي بينها وبين التنمية الشاملة فهذا يدل على أن التنمية المحلية لابد أن تتميز بالخصائص التالية: (شريفي، 2010، الصفحات 14-15).

- **عامة وشاملة:** تهتم برامج ومشاريع التنمية بجميع السكان وليس فئة أو جهة محددة وتنصب على كافة الجوانب ومجالات حياة المجتمع.
- **ارتقائية:** ارتقاء مستمر نحو الأفضل حيث يفضي كل مستوى يتحقق إلى طموح جديد لمستوى أعلى.
- **تساهمية:** تقوم التنمية المحلية على فلسفة الجهود الذاتية سواءا كانت بشرية أو مادية.
- **متكاملة:** تتميز بالتكامل والتعاون بين النظم والقطاعات المختلفة وهو ما يشكل ضمانا لنجاحها وعمومية فائدتها حيث تهدف إلى إحداث التفاعل بين الطاقة المجتمعية والطاقة التنموية للمجتمع.

**2- مبادئ التنمية المحلية:** تتمثل فيما يلي: (شريفي، 2010، صفحة 17)

**أ- مبدأ التوازن:** يحدث التقدم الاجتماعي عند نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا وهذا المبدأ يهتم بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات ذات أوزان مختلفة وأولويات متباينة، فهذا المبدأ لا يعني الاهتمام بقضايا ومشكلات التنمية بنفس الحدة والدرجة وتوزيع الموارد عليها بالتساوي وإنما بين درجة إشباع الحاجة منها في المجتمع كما يجب أن يوزع الجهد والبرامج على جميع نواحي القطر بما يضمن ويحقق التوازن الجهوي والإقليمي والقطاعي، بحيث تغطي البرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

**ب- مبدأ التنسيق والتكامل:** من أجل تجاوز صعوبات تحقيق أهداف التنمية المحلية وتجسيد برامجها ومشاريعها، لابد من توفر جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة والمصالح والمنظمات القائمة على خدمة المجتمع ومتابعة عملية التنمية وتضافر جهودها وتكاملها في اتجاه واحد مشترك لتجنب ازدواج الخدمة وتضاربها وتداخلها، إن هذا التنسيق هو الذي يمنع تبديد الجهود والموارد ويقلل من تكاليف التنمية ويوحد الولاءات والانتماءات ويغرس روح المبادرة والحماس للعمل الجماعي وتكون نتيجته نجاح جهود التنمية.

**ج- مبدأ الشمول:** هذا المبدأ يعني ضرورة النظرة الواسعة للقائمين بمسألة التنمية من خلال الاهتمام بجميع جوانب الحياة سواءا كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، فالتركيز على أحد الجوانب وإغفال أخرى من شأنه أن يحدث خللا في نمو المجتمع ونقص بعض المرافق المكملة لما تم إنجازه.

## ثانيا: أهداف التنمية المحلية وأهميتها

إن التنمية المحلية عملية فرعية تتم من خلال تفاعل حركي ديناميكي مثمر ومتجدد، وهو الأمر الذي يجعل لها أهمية وأهداف مستقبلية وهو ما سنتطرق له فيما يلي:

### 1- أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها، ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية، فيما يلي:

- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين (براهمي، 2020، الصفحات 24-25) داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية من العلاج والأمن والسكن...إلخ.
- حشد وتثمين الموارد البشرية، الطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- شمول مناطق الدولة بالمشاريع التنموية يضمن العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني (دحامني و نوي، 2022، صفحة 187).
- إدخال استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الميادين الإنتاجية والخدمية.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة.
- تحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع، ويتوقف مداه على تقبل أعضاء المجتمع لتبني المشروع، وتواجد خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذا المشروع الذي يقرره المجتمع.
- تجسيد الحل التكاملي للمشاكل المحلية، وإجراء التنسيق اللازم بين كل القطاعات ومراعاة مبدأ الشمول، التوازن، (ريميلاوي، 2010، صفحة 50) والمشاركة الشعبية.
- تحسين ظروف ومعيشة المواطنين، ترقية الخدمات الجوارية وضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية، محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، وتوحيد الجهود وتعزيز شبكات الخدمات في الوسط الريفي والحضري (كحول، 2018، صفحة 24).

### 2- أهمية التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أهمية خاصة وضرورة حيوية للمجتمع المحلي وأفراده ويمكن إجمال ذلك في الاعتبارات التالية: (حلاوة و صالح، 2009، الصفحات 146-147)

- يشعر الأفراد في ظل التنمية المحلية شعورا حقيقيا بوجود الدولة حيث أن الرعاية تساهم في تحقيق أهداف المجتمع أو الدولة وهي تؤكد للأفراد الشعور بالوجدان الجماعي لأن الدولة تكتسب كيانها الحقيقي

إذا ارتبط مواطنوها بوعي جماعي وحساسية جماعية واكتسبوا قسطا من التحرر، بحيث لم تعد وظيفة الدولة تقتصر على ضمان الأمن والحماية فقط بل تمتد لتحقق الرفاهية والسمو بأفكارهم ومعتقداتهم، والسمو بالمبادئ والقيم الإنسانية.

- تظهر كذلك أهمية التنمية المحلية في تحقيق وتأمين المجتمع وضمان استقراره وعدم جنوحه إلى الانحراف أو الاتجاه نحو المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشيع الفرقة بين أفراده وتحقق بذلك وحدة المجتمع المادية والمعنوية.
- إن سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان على قوة مفروضة على الأنظمة والقوانين الداخلية أو على اتفاقات ومعاهدات دولية، وانما يقومان على قوة الروابط والعلاقات التي تربط بين الأفراد و توحد بين أفكارهم ومشاعرهم وتعمل على تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم، وهو ما تسعى التنمية المحلية لتحقيقه في المقام الأول.
- تعتبر التنمية المحلية عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين أفراد الدولة الواحدة.

## ثالثا: مقومات التنمية المحلية وأبعادها

تعتبر التنمية كغيرها من المفاهيم ضمن أبعاد مختلفة، تميزها عن غيرها من المفاهيم، ومؤشرات متعددة لقياس مدى تحقيق مجتمع معين للرفاهية والتطور المطلوبين عند قيامه بالتنمية، كما لها مقومات أساسية سنحاول التطرق إليها فيما يلي:

### 1- مقومات التنمية المحلية:

ترتكز التنمية المحلية على جملة من المقومات التي من خلالها تحقق أهدافها، نوضحها فيما يلي (دحامني و نوي، 2022، الصفحات 186-187):

**أ- المقومات المالية:** يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين، يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية، كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل، معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية وكذا الرقابة المالية المستمرة

**ب- المقومات البشرية:** يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب. وإن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

- **الأولى:** هي أنه غاية التنمية
- **الثانية:** إنه وسيلة لتحقيق التنمية

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة منه فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية.

**ج- المقومات التنظيمية:** تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية، إلى جوار إدارة مركزية مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

**2- أبعاد التنمية المحلية:** تتمثل فيما يلي (غريبي، 2010، الصفحات 5-7):

**أ- البعد الاجتماعي:** إن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يرى الإنسان أنه جوهر التنمية، وتركز على الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، كذلك ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب باتخاذ القرار بكل شفافية، حيث يعتبر البعد الاجتماعي هو حجر الأساس لتحقيق التنمية المحلية، من أجل ضمان حياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة وخلق مجتمع يتصف بالنبل ومحبا لوطنه.

**ب- البعد الاقتصادي:** تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية المجتمع المحلي اقتصاديا، وذلك من خلال البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي او الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تتحدد بها مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن ندمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي من خلال امتصاص البطالة، توفير المنتوجات الاقتصادية سواء للاستهلاك أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية المحلية سواء من حيث الطرقات، المستشفيات والمدارس.... الخ، التي تساهم بدمج طالبي العمل من جهة وتمهد الطرق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم كما تستقطب رؤوس الأموال للاستثمار في المنطقة من جهة أخرى.

**ج- البعد البيئي:** أدى التدهور الحاصل في الوضع البيئي على المستوى العالمي متمثلا في الاحتباس الحراري و تآكل طبقة الأوزون ونقص المساحة الخضراء والأمطار، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول في الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، حيث يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على ما يلي:

- مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.
- وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني وأنماط الإنتاج البيئي واستنزاف المياه وقطع أشجار الغابات والاهتمام بالمحيط البيئي والحفاظ على الطبيعة من التلوث.

- المحافظة على الخيرات الطبيعية المتواجدة محليا مثل المياه والغابات.

**د- البعد التكنولوجي:** في الوقت الراهن أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الايجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة وربح الوقت، ولكن للتكنولوجيا سلبيات أيضا خاصة عند سوء استخدامها مما يجعلها تؤثر على حياة مستعمليها وعلى البيئة المحيطة بهم.

فالتنمية المحلية تسعى إلى استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية وبالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، والتي تقلص إلى حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات (براهمي، 2020، الصفحات 34-35).

## رابعا: أطراف التنمية المحلية ومجالاتها والصعوبات التي تواجهها

تعد التنمية المحلية في جوهرها عملية تغير حضاري مقصود الوجهة ومخطط خطي، بحيث أنها عملية محسوبة التكاليف ومدروسة الوسائل، متوقعة النتائج اقتصاديا واجتماعيا

### 1- أطراف التنمية المحلية:

شهد العالم خلال العقدين الماضيين العديد من التغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية على جميع الأصعدة، التي جعلته يعيد النظر في الأدوار والتغيرات التي تحدثها الأطراف المؤثرة على التنمية المحلية، وهذه الأطراف وإن تعددت كلها تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المحلية على حد سواء (علوني، 2019، الصفحات 82-83).

**أ- الدولة:** تقوم الدولة بوظيفتين أساسيتين لتحقيق التنمية في المجتمع بصفة عامة والمجتمع المحلي بصفة خاصة وهما إرساء القانون وإقرار العدالة وتقديم الخدمات العامة الضرورية وإقامة مشروعات البنية الأساسية الضرورية التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها مثل مشروعات الصرف الصحي، المياه والطاقة ووضع القواعد والسياسات العامة لإدارة التنمية، حيث تلعب باقي الأطراف دورا حيويا من خلالها وفي إطارها وتشجعهم على القيام بدور فاعل في التنمية من خلال التحفيز على المشاركة ووضع أطر لهذه المشاركة، ويمثل المجلس التنفيذي للمجلس الشعبي المحلي والإدارة المحلية العناصر الفعالة في إدارة الدولة للتنمية المحلية.

**ب- القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا في الآونة الأخيرة في التنمية في معظم دول العالم وبات واضحا تزايد دوره وبصفة خاصة في مشروعات البنية الأساسية عن طريق نظام البناء والتشغيل والنقل وزيادة حجم الاستثمارات الخاصة في خطط الدولة، فهو يلعب دورا محوريا في عملية التنمية حيث يسهم بنحو 60% من الاستثمارات وأكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم.

**ج- المجتمع المدني:** ويسمى بالقطاع الثالث أو القطاع الأهلي أو المنظمات غير الهادفة للربح، حيث أصبح أكثر تنظيما ويتعاون بشكل فعال في التنمية المحلية، فقد ازداد ظهوره في السنوات الأخيرة وبصفة خاصة في شكل منظمات غير حكومية التي تلعب دورا محوريا في الربط بين القطاعين العام والخاص في ظل تطبيق اقتصاديات السوق، ويكمل المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات المحلية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية سواء المركزية أو الفرعية والتي تمثل المجتمع المدني.

**د- مؤسسات التمويل:** يقصد بها مؤسسات التمويل المحلية كالبنوك ومؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي أصبح يلعب دورا فاعلا في برامج التنمية المنفذة في الدول النامية بصفة خاصة.

**هـ- الأفراد:** المقصود بالأفراد هنا المواطن المحلي حيث يؤدي دورين أساسيين، أولهما الاستفادة من الخدمات التي تقدمها باقي الأطراف، وثانيهما المشاركة في صناعة السياسة المحلية.

**2- مجالات التنمية المحلية:**

إن التنمية المحلية لا تعتمد على تنمية قطاع واحد فقط بل كل القطاعات والمجالات، فلتنمية المحلية عدة مجالات نذكر منها (براهمي، 2020، الصفحات 35-37):

**أ- التنمية الاقتصادية:** تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية وتفسيراتها لكن يمكن إعطاء تعريف مشترك وهو أن التنمية الاقتصادية هي " **تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون**".

إذن الهدف من التنمية هو رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها وإسعادهم وتحقيق رخائهم المادي.

**ب- التنمية الاجتماعية:** هي مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع الواحد، حيث أنها تبنى أساسا على العنصر الإنساني أي التركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض به وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية، وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية بدون تغيير اجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية.

ومن بين أهم أهداف هذه التنمية:

- تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية لكافة المواطنين.

- زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة.
- إدراج الكفاءات البشرية في المؤسسات.
- إشراك المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة اليومية.
- تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل.
- تنمية الثقافة الوطنية.
- العمل بمبادئ المسؤولية الاجتماعية.

**ج- التنمية السياسية:** يمكن تعريف التنمية السياسية على أنها قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية، حيث تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما، ويمكن القول أن التنمية السياسية تمثل قدرة استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وخاصة استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تتحقق التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يكون إلا إذا توفر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية....الخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

**د- التنمية الإدارية:** التنمية الإدارية هي "**العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسؤولين عن إدارة المنظمة**" كما تعرف بأنها "**عملية تغيير إيجابية أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية الفكرية والعملية**"، وتهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بالإضافة إلى تحسين فعاليات التنظيمات وتطويرها بناءا على خطة واضحة ومدروسة، حيث ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفاعلية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.

**هـ- التنمية البيئية:** يقصد بها تنظيم العمران والمحافظة على البيئة، وذلك عن طريق الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية واستغلال الأراضي أي بعقلنة إنشاء المباني والهياكل والمجمعات الصناعية باستخدام التخطيط العمراني.

**3- الصعوبات التي تواجهها التنمية المحلية:**

إن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضارية والريفية كغرض منها للوصول

إلى التنمية الشاملة والمتوازنة، إلا أنه حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات، والتي منها (براهمي و ناصور، 2018، الصفحات 85-87):

**أ- العراقيل الاقتصادية:** تتمثل في:

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات؛
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية؛
- غياب الاستقلالية المالية في التسيير؛
- اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا، فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي عليها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها؛
- الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية؛
- الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة؛
- سوء التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء من ثم مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديون معتبرة؛
- تحمل البلدية لبعض المصاريف التي هي من صلاحيات وزارة معينة؛
- النمو الديمغرافي وزيادة عدد السكان؛
- عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.

**ب- العراقيل الاجتماعية:** تتمثل في:

- من أكثر المعوقات تأثيرا على التنمية المحلية هو مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المشاكل الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية؛
- ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن؛
- الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية؛
- تأخر البيئة الاجتماعية المتمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية والكفاءات على المستوى المحلي.

**ج- العراقيل السياسية:**

- المركزية الإدارية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية.

- غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي "اللامركزية" هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالمشاكل الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.
- غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية.
- غياب المفهوم الحقيقي للحكم الراشد الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية.

**د- العراقيل الإدارية:**

- عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك لأن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز.
- عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى المحدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.
- سوء تسيير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات.

## المبحث الثالث: صيغ تمويل التنمية المحلية عبر النوافذ الإسلامية

يمكن النظر إلى صيغ التمويل الإسلامي على أنها مجموعة من أساليب التمويل التي يعتمدها المسلمون لاحترام تحريم الربا وفي نفس الوقت مناسبة ومفيدة وتساهم في تمويل المشروعات واحتياجات العديد من الأفراد والمجتمعات بمختلف أنواعها، وتتعدد صيغ التمويل القائمة على أسس الشريعة الاسلامية، وفي هذا الصدد سيتم توضيح أهم هذه الصيغ فيما يلي:

### أولا: التمويل بصيغة المضاربة

فيما يلي سيتم التطرق لتعريف المضاربة ودليل مشروعيتها وشروط صحتها وكذا أنواعها

#### 1- تعريف المضاربة:

- **التعريف اللغوي:** اسم منبثق من الضرب في الأرض بمعنى السير فيها، وفي قاموس المحيط ضارب له أي أتجر في ماله، وهي القراض، والمضاربة لغة أهل العراق أما القراض فهي لغة أهل الحجاز، وهما إسمان لمسمى واحد (محلق و بلبلاع، 2021، صفحة 182).

قال الله تعالى: " **وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّه**" (القرآن الكريم، المزمل: الآية 18)

- **التعريف الاصطلاحي:** هي عقد بين صاحب المال والمضارب، يقوم فيه صاحب المال بالمساهمة في رأس مال مؤسسة أو نشاط، يديره صاحب العمل بصفته مضاربا، ويتم توزيع الأرباح التي يحققها النشاط أو المؤسسة وفق شروط عقد المضاربة، ويتحمل صاحب المال الخسارة وحده ما لم تكن هذه الخسائر بسبب سوء تصرف من المضارب أو إخلاله أو إهماله لشروط عقد المضاربة (محلق و بلبلاع، 2021، صفحة 182).

#### 2- دليل مشروعية المضاربة:

اتفق الفقهاء على جواز عقد المضاربة ومشروعيتها واستدلوا من القرآن الكريم على ذلك بما يلي:

- من الأدلة الواردة في القرآن الكريم قوله تعالى: " **وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَلاَةْ** " (القرآن الكريم، النساء: الآية 100).
- وقوله تعالى: " **فإِذَا قُضِيتْ الصَّلاَة فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّه واذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفلِحُون**" (القرآن الكريم، الجمعة: الآية 10).
- وقوله تعالى أيضا: "**عَلِمَ أَنْ سَيَكُون مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ منْ فَضْلِ اللَّه**" (القرآن الكريم، المزمل: الآية 18).

أما عن مشروعية المضاربة في السنة فقد بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بالمضاربة، فلم ينكر عليهم وذلك تقرير لهم على ذلك والتقرير أحد وجوه السنة (الخويطر، 2006، الصفحات 32-33)

**3- أنواع المضاربة:**

يمكن تقسيم المضاربة إلى (الخويطر، 2006، صفحة 43):

**أ- المضاربة المطلقة:** وهي التي لم تقيد بزمان ولا مكان، ولم يعين العمل فيها، ولا صفته، ولا من يعامله من بائع ومشتر، ولم يذكر فيها نوع التجارة، كأن يعطيه مالا مضاربة على أن يكون الربح مشتركا بينهما على النصف مثلا.

**ب- المضاربة المقيدة:** وهي التي عين فيها شيء مما تقدم، كتقييده بزمان، أو نوع من المتاع، مثال ذلك أن يقول رب المال للعامل خذ هذا المال مضاربة بالنصف، على أن تعمل فيه في الطعام.

**4- شروط المضاربة:**

يمكن أن نوجز شروط صحة المضاربة فيما يلي: (محمد أ.، 2014، الصفحات 7-8)

**أ- شروط رأس المال:**

- أن يكون نقدا من الدراهم، أو الدنانير، أو ما يقوم مقامهما، ولا تصح بعروض التجارة عند الجمهور، وذلك لأن المضاربة بالعروض تؤدي إلى جهالة في الربح وقت القسمة، ومعلومية الربح شرط لصحة المضاربة، وكذلك هذه الجهالة تفضي إلى المنازعة التي تفسد العقد.
- أن يكون معلوم العين والمقدار، وذلك لأن جهالة رأس المال تؤدي إلى جهالة الربح، فلا يتميز رأس المال من الربح.
- أن يكون عينا لا دينا في ذمة المضارب.
- أن يسلم رأس المال إلى المضارب، وذلك لأن رأس المال أمانة عند المضارب، فلا يصح إلا بالتسليم.

**ب- شروط الربح:**

- أن يكون مقداره معلوما بنسبة معينة لكل من صاحب المال والعامل، كالنصف أو الثلث أو الربع، لأن المعقود عليه توجب فساد العقد.
- أن يكون هذا المقدار جزءا شائعا من الربح، لا من رأس المال، لأن المضاربة شركة في الربح، والربح هو المعقود عليه في المضاربة، فلو شرط المضارب نسبة من رأس المال خرج العقد عن ماهية المضاربة.
- أن لا يكون نصيب رب المال أو المضارب مقدارا محددا من الربح، فلا يجعل نصيب أحدهما دراهم معلومة، أو يشترط أحدهما مع نصيبه دراهم معلومة.

## ثانيا: التمويل بصيغة المرابحة

تعتبر المرابحة من صيغ التمويل القائمة على مبدأ الهامش المعلوم، لهذا سيتم التعرض للبعض من جوانبها من خلال تعريف المرابحة ودليل مشروعيتها، أنواعها وشروط صحتها.

**1- تعريف المرابحة:**

يمكن تعريف المرابحة لغة واصطلاحا كما يلي: (غردة، 2020، صفحة 69)

**لغة:** مصدر مشتق من الربح، وهو الزيادة أو النماء في التجر.

**اصطلاحا:** بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، أو هي بيع برأس المال وربح معلوم.

**2- مشروعية بيع المرابحة:**

المرابحة مشروعة بالكتاب والسنة

- من الكتاب لقوله تعالى: "**لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ، فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ المَشْعَرِ الحَرَامِ، وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ**" (القرآن الكريم، البقرة: الآية 197) ذلك أن المرابحة تمثل ابتغاء للفضل أي الزيادة.
- وأيضا قوله تعالى: " **وَأَحَلَّ اللَّهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِبَا** " (القرآن الكريم، البقرة: الآية 274)، فالمرابحة تدخل في عموم عقود البيع المشروعة.
- من السنة: لقد أجاز الرسول صلى الله عليه وسلم بيع السلعة بأكثر من رأس المال في قوله صلى الله عليه وسلم: " **إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم** " صحيح مسلم، كتاب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا، الرقم: 1587.

**3- أنواع المرابحة:**

هناك نوعين من المرابحة تتمثل فيما يلي:

**أ-عقد المرابحة البسيطة:**

وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري ويمتهن فيها البائع غالبا التجارة فيشتري السلع دون الاعتماد على وعد المسبق بشرائها ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح متفق عليه (العبار، 2018، صفحة 56)

**ب- عقد المرابحة للآمر بالشراء:**

وهي اتفاق بين طرفين (المصرف وأحد عملائه)، يطلب فيه العميل من المصرف شراء سلعة وفقا لمواصفات محددة، على أن يشتري العميل السلعة محل الاتفاق من المصرف فور تملكه لها، على أساس آجل، بعد إضافة نسبة معينة معلنة (هامش ربح) إلى التكلفة الأصلية التي يتكلفها المصرف والتي يجب إعلانها بين الطرفين. ويتم عادة تقسيط ثمن البيع النهائي على فترة زمنية يتفق عليها بينهما (غردة، 2020، صفحة 70).

**4- شروط المرابحة:**

المرابحة بيع ككل البيوع تحل بما تحل به البيوع، فحيث كان البيع حلالا فهي حلال، وحيث كان البيع حراما فهي حرام، ولهذا فإنه يشترط للمرابحة ما يشترط في البيع بصفة عامة، من كون المبيع مالا، وهو ما فيه منفعة مباحة شرعا، ومن كونه مملوكا للبائع أو مأذونا له في بيعه، ومن كونه معلوما للعاقدين علما نافيا للجهالة برؤية أو بوصف تحصل به معرفته، ومن كونه مقدورا على تسليمه ومن كون الثمن معلوما، هذا بالإضافة إلى الرضا وأهلية التعاقد، ولسنا هنا بصدد دراسة هذه الشروط العامة لصحة عقد البيع بصورة تفصيلية، إذ ليست هذه الدراسة المحل المناسب لذلك، وإنما المقصود بيان الشروط الخاصة بالمرابحة والتي تتمثل فيما يلي (العبار، 2018، الصفحات 44-53):

- أن يكون رأس المال أو ما قامت به السلعة معلوما للمتعاقدين؛
- أن يكون الربح معلوما، لأنه بعض الثمن والعلم بالثمن شرط لصحة العقد؛
- أن يكون الوعد بالشراء غير ملزم، أما لو كانت المرابحة قائمة على وعد ملزم بالشراء فقد صار ظاهرها البيع وباطنها التمويل، وهي بهذا غير جائزة، لأنها صارت مجرد حيلة على الربا؛
- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال، فإن كان مما لا مثل له فقد ذهب الفقهاء إلى عدم جواز بيعه ممن ليس ذلك العرض في ملكه مرابحة؛
- أن يكون العقد الاول خاليا من الربا؛
- بيان العيب للسلعة؛
- أن يكون العقد الأول صحيحا، لأن العقد الأول إذا كان باطلا فإنه لا يفيد ملكا؛
- بيان الأجل الذي اشترى به إن تم العقد كذلك.

## ثالثا: التمويل بصيغة المشاركة

تقوم المصارف الإسلامية باستخدام أموالها واستثمارها في تمويل المشروعات التجارية، الصناعية والزراعية عن طريق صيغة المشاركة.

### 1- تعريف المشاركة:

**لغويا:** الشركة في اللغة معناها: الاختلاط والخلطة، أي: خلط الأملاك العائدة لأشخاص متعددين، ثم أطلق اسم " الشركة " على العقد وان لم يوجد اختلاط (محمد، سراج، و بدران، 2009، صفحة 17).

**اصطلاحا:** هي عقد بين شخصين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال والربح أو استقرار شيء له قيمة بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف تصرف المالك بموجب هذا العقد.

وتعرف أيضا بأنها اتفاق بين طرفين هما العميل والبنك يتضمن المشاركة في رأس مال مشروع معين وإدارته، يهدف إلى تحقيق الربح والنمو، فهو تشارك في رأس المال والعمل ومشاركة في ناتج هذا المشروع من ربح وخسارة (مامي، 2019، صفحة 263).

### 2- مشروعية المشاركة:

المشاركة جائزة بالكتاب والسنة والإجماع:

**من الكتاب:** قوله تعالى: "**وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ**"(القرآن الكريم، ص: الآية 23).

**من السنة:** عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(قال الله: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان خرجت من بينهما)** أخرجه أبو داوود، وصححه الحاكم: كتاب البيوع، باب في الشركة، رقم 3383.

**من حيث الإجماع:** فقد أجمع علماء الأمة الإسلامية على جوازها.

**3- أنواع المشاركة:**

تتمثل في (مامي، 2019، الصفحات 265-266):

**أ- المشاركة الدائمة:** وتسمى كذلك بالمشاركة الثابتة، حيث يشارك البنك في تمويل مشروع بصفة دائمة ويقبض دوريا حصته من الأرباح بصفته مساهم صاحب المشروع، دون أن يحدد أجل معين لانتهاء هذه الشراكة، فيصبح البنك شريكا.

**ب- المشاركة المتناقصة:** المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك، وهي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

ومن صور المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك:

- **الصورة الأولى:** أن يتفق البنك مع الشريك على أن يكون إحلال الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد بعملية المشاركة، بحيث يكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه أو لغيره.
- **الصورة الثانية:** أن يتفق البنك مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس اتفاق المصرف مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلا مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر له يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل، وعندما يقوم الشريك بتسديد ذلك التمويل تؤول الملكية له وحده.
- **الصورة الثالثة:** يحدد نصيب كل شريك حصص أو أسهم يكون له منها قيمة معينة، ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عددا معينا بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كاملة.

تعتبر هذه الصيغة هي المفضلة لدى الكثير من طالبي التمويل الذين لا يرغبون في استمرار مشاركة البنك لهم، حيث يطلق اسم المشاركة المتناقصة على هذه الصيغة من وجهة نظر البنك باعتبار أن ملكيته فيها تتناقص كلما استرد جزء من تمويله، في حين يطلق اسم المشاركة المنتهية بالتمليك من وجهة نظر طالبي التمويل لأنهم سيمتلكون المشروع بعد الانتهاء من تسديد مبلغ التمويل بكامله

**4- شروط المشاركة:**

هناك شروط خاصة برأس المال والعمل وشروط خاصة بتوزيع الأرباح والخسائر نذكرها فيما يلي (مامي، 2019، الصفحات 264-265):

**أ- الشروط الخاصة برأس المال والعمل:**

- أن يكون رأس المال من الأموال أي النقود، وأجاز بعض الفقهاء أن يكون عروضا أو سلعة أو بضاعة، كما يمكن أن يكون اشتراكا بالعمل أو التزاما بالذمة.

- أن يكون رأس المال معلوما وموجودا يمكن التصرف فيه.
- لا يشترط تساوي رأس مال كل شريك بل يمكن أن تتفاوت الحصص بينهم.

**ب- الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح والخسائر:**

- يكون الربح بينهما على حسب ما اشترطوا بنسبة شائعة معلومة في العقد، فإذا لم يتشرطوا يكون الربح حسب نسبة رأس مال كل منهم إلى رأس مال المشاركة
- يكون توزيع الخسارة حسب نسبة رأس مال كل شريك فقط
- يجوز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل ويشتركوا في الربح بنسبة متساوية، كما يجوز أن يختلفوا في الربح برغم تساويهم في المال
- تكون يد كل شريك يد أمانة في كل ما يختص بأعمال وأموال الشركة، فلا يضمن ما أتلف إلا حيث قصر أو تجاوز حدود الأمانة

## رابعا: التمويل الاستصناع والسلم:

### 1- التمويل الاستصناع:

**أ- تعريفه:**

**لغة:** الاستصناع استفعال من صنع، فالألف والسين للطلب، يقال: استغفار لطلب المغفرة، والصنع، والصناعة-بكسر الصاد: حرفة الصانع، واصطنعه: اتخذه، قال تعالى: "**وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي**" (القرآن الكريم، طه: الآية 41)، ويقال اصطنع فلان خاتما إذا سأل رجلا أن يصنع له خاتما، واستصنع الشيء: دعا إلى صنعه، فالإستصناع لغة: طلب الفعل (مصطفى محمود، 2009، صفحة 10).

**اصطلاحا:** اختلفت عبارات العلماء في تعريف الاستصناع، ويرجع ذلك إلى اختلافهم في حقيقة الاستصناع وتكييفه، حيث:

عرف بأنه "**عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل على وجه مخصوص بثمن معلوم**" (مصطفى محمود، 2009، صفحة 12)

أو هو "**عقد بين طرفين المستصنع والصانع في صناعة شيء بمواصفات معينة وفي موعد معلوم وثمن معلوم**" (خنوسة، 2018، صفحة 14)

**ب-شروطه:** تتمثل في (خنوسة، 2018، صفحة 15):

- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة.
- أن يحدد فيه الأجل.
- يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة.
- يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطا جزائيا بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة.

**ج- مشروعيته:** يستدل على مشروعية الاستصناع من حديث استصناع رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتما، وحديث استصناع رسول الله صلى الله عليه وسلم منبرا، وتأتي مشروعيته لتخدم الناس في توفير سلع بمواصفات معينة غير موجودة في الأسواق وتخدم الصانع في تسويق مصنوعاته، ولذلك قيل أن الاستصناع جاز استحسانا لما يوفره للناس والشركات من احتياجاتهم من السلع الخاصة ذات المواصفات المحددة غير القابلة للإنتاج بكميات كبيرة (العجلوني، 2008، الصفحات 283-284)

ورد في سورة الكهف قوله تعالى: " **قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا**"(القرآن الكريم، الكهف: الآية 90)

وقال تعالى: "**فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ ۖ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا**" (القرآن الكريم، الكهف: الآية 76)، هذه الآيات تدل دلالة قاطعة على مشروعية الاستصناع مقابل أجر.

وفي السنة النبوية الشريفة عن سهل رضي الله عنه قال: بعث رسول الله صلى الله عليه إلى امرأة: **(مري غلامك النجار يعمل لي أعوادا أجلس عليهن)** صحيح البخاري، كتاب الصلاة: باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد، رقم: 448.

**د- أشكال عقد الاستصناع:**

- عقد استصناع عادي، وهنا يرتبط بالصانع (البائع) والمستصنع (المشتري)، فالعقد هنا يمر بمرحلتين تنفيذيتين أولاهما مرحلة إبرام العقد مع طالب الأصل، والثانية انجاز العمل المطلوب، وعندما يكون المصرف هو الصانع فإنه قد يقوم بالبيع بالتقسيط عند الانتهاء من العمل وتسليم ما تم صنعه.
- استصناع موازي، وهنا يقوم المصرف بعد إبرام عقد الاستصناع مع العميل (طالب الصنعة) بعقد اتفاق آخر مع طرف استصناع موازي وبنفس المواصفات.

وهذا النوع من الاستصناع يعني تثبيت تكلفة صناعة الأصل المطلوب مع تثبيت سعر بيعه، وبالتالي لا يتحمل المصرف أية مخاطر نتيجة تغير أسعار المواد المستخدمة في عملية التصنيع لأنها ليست من مسؤولية المصرف، إلا أنه يبقى عرضة لمخاطر عدم تسلم الأصل المطلوب من قبل البائع في عقد الاستصناع الموازي حسب الشروط والمواصفات والموعد وهنا قد يدخل في إطار المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى احتمالية عدم قدرة طالب الأصل على تسديد الدفعات المطلوبة منه، وبالتالي التعرض للمخاطر الائتمانية أيضا (نعيم، 2012، صفحة 177).

- التجمعات الصناعية، وهي الاتفاق مثلا مع عدد من الصناعيين لقيام كل منهم بتصنيع جزء معين من منتج خاص، والاتفاق مع صناعي آخر لتجميع هذه الأجزاء وإخراج السلعة النهائية التي تصبح ملكا للبنك الإسلامي لبيعها بالأسواق فمن خلال عقود الاستصناع هذه يعمل البنك على تشغيل العاطل من فوائض الطاقة الإنتاجية لعملائه الصناعيين، ويساهم بإنتاج سلعة جديدة يحتاجها المجتمع ويحقق من خلال بيعها ربحا (العجلوني، 2008، صفحة 287).

**2- التمويل بالسلم:**

سنتطرق لتعريف السلم ومشروعيته وكذا أنواعه وشروطه وهي موضحة كما يلي:

**أ- تعريفه** (العجلوني، 2008، صفحة 257):

**لغة:** السلم في اللغة الإعطاء والترك والتسليف، وهو لغة أهل الحجاز المقابل للسلف في لغة أهل العراق

**اصطلاحا:** كما عرفه الإمام النووي عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا. وهو بيع مال بمال يقبض فيه الثمن عاجلا وتسلم البضاعة آجلا، فهو ثمن عاجل بثمن آجل

**ب- مشروعيته:**

ويستمد بيع السلم مشروعيته من مشروعية بيوع الأجل لقوله تعالى: "**وَأَحَلَّ اللَّـهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّـهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**"(القرآن الكريم، البقرة: الآية 274).

وقوله تعالى: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ**" (القرآن الكريم، البقرة: الآية 281).

وقد ورد في السنة النبوية الشريفة قوله صلى الله عليه وسلم: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار، السنة والسنتين فقال: **(من أسلف في تمر، فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم)** صحيح مسلم، كتاب المساقاة: باب السلم، رقم 1604

وحيث أن الآية الكريمة قد أباحت الدين، والسلم نوع من الديون فهو جائز شرعا، وحيث أباح الله البيع وبيوع الأجل، وبيع السلم نوع من بيوع الأجل فهو جائز شرعا. وتكمن أهمية شرعية هذا البيع في أن يرفع الحرج عن الناس ويحقق لهم حاجتهم، وخاصة من لا يملك المال ليتعهد صنعته أو عمله أو زرعه فيحصل على المال من خلال هذا البيع، بضمان نتائج الصنعة أو العمل أو الزرع. وهذا تمويل لرأس المال العامل بضمان الإنتاج (العجلوني، 2008، الصفحات 258-259)

**ج- شروطه** (نعيم، 2012، صفحة 169):

- أن يكون المسلم فيه معلوم الجنس والنوع، كان يكون زيتا من نوع كذا، أو برتقالا من نوع كذا؛
- أن يكون المسلم فيه معلوم الكمية، من حيث الوزن أو المقدار؛
- أن يكون المسلم فيه مؤجل التسليم كالشهر أو الشهرين أو هكذا؛
- أن يعرف مكان تسليم المسلم فيه؛
- أن يكون المسلم فيه مختلف النوع عن المسلم، فلا يجوز أن يكون من نفس النوع كان يكون زيتا مقابل زيتا؛
- لا يجوز تقديم العربون في عقد السلم وينبغي تسليم كامل الثمن عند التعاقد، وفي مجلس العقد قبل أن يفترق العاقدان، وإن كان البعض قد أجاز تأخيره إلى أيام لا تتجاوز الثلاثة؛
- يجب أن يكون المسلم (الثمن) معلوم النوع (دينار أو دولار أو إلى ما هنالك).

## خامسا: التمويل بالإجارة والمزارعة

### 1- التمويل بالإجارة:

**أ- تعريفه:**

الإجارة لغة مشتقة من الأجر، وهو العوض (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 256).

أما في الشرع فهي " **بيع منفعة معلومة بعوض معلوم** " أو هي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض(ثمن) معلوم لمدة معلومة، وعرفها القانون المدني الأردني بأنها " **تمليك المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء عوض معلوم**" (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 256).

**ب- مشروعيته:**

الإجارة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، ففي الكتاب قوله عز وجل: " **قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا**" (القرآن الكريم، الكهف: الآية 76)، وقوله تعالى: " **قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ**" (القرآن الكريم، القصص: الآية 27).

أما السنة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الذي حجمه أجره، ولو كان حراما لم يعطه. (أخرجه البخاري، كتاب البيوع: باب ذكر الحجام، رقم 2103).

**ج- شروط الإجارة:** تتمثل في (الوادي و سمحان، 2007، الصفحات 256-257):

توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام مثل الشروط التي يجب توفرها في الإيجاب والقبول وفي العاقدين وغيرها؛

- أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة؛
- أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة؛
- أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل؛
- أن لا يتعلق بالمنفعة حق للغير؛
- أن يكون الأصل (العين) محل التأجير من الأصول التي ينتفع بها مع بقاء عينها (نسبيا). فيجوز تأجير البيت أو السيارة أو الدراجة ولا يجوز تأجير النقود أو الخبز مثلا.

**د- أنواع الإجارة:**

تستخدم المصارف الإسلامية عقود التأجير لاستثمار الأموال المتاحة لتحقيق مزايا عديدة وتستخدم هذه المصارف ثلاثة أساليب للإجارة نذكرها فيما يلي (خلفان، 2016، الصفحات 174-176):

- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** إن صيغة التأجير المنتهي بالتملك هي الصيغة السائدة في المصارف الإسلامية ويتضمن عقد الإيجار بالتمليك التزام المستأجر أثناء فترة التأجير أو عند انتهائها بشراء الأصل الرأسمالي، ويجب أن ينص في العقد بشكل واضح على إمكانية اقتناء المستأجر لهذا الأصل في أي وقت أثناء مدة التأجير أو حين انتهائها كما ينبغي أن يكون هناك تفاهم واضح بين طرفي العقد

بشأن ثمن الشراء، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموع قيم الدفعات الإيجارية وتنزيلها من الثمن المتفق عليه ليصبح المستأجر مالكا للأصل.

- **التأجير التمويلي:** تعتمد هذه الصيغة على عقد يبرم بين شركة التأجير التمويلي والمستأجر الذي يطلب من الشركة استئجار أجهزة وآلات حديثة لمصنع ما أو لمشروع ما يقوم بإدارته بنفسه ويحتفظ المؤجر بملكية الأصل المؤجر طوال فترة الإيجار، بينما يقوم المستأجر باقتناء الأصل واستخدامه في العمليات الإنتاجية مقابل دفعات إيجاريه خلال فترة العقد طبقا لشروط معينة وتتراوح فترة الإيجار عادة بين خمس سنوات إلى عشر سنوات حسب العمر الإنتاجي الافتراضي للأصول المؤجرة. وفي معظم عقود التأجير التمويلي يعطى المستأجر حق تملك الأصل بعد انتهاء الفترة المحددة.
- **التأجير التشغيلي:** تتميز صيغة التأجير التشغيلي بأن إجراءاتها شبيهة بصفقات الشراء التأجيري قصير الأجل مثلا يقوم المؤجر ذو الخبرة في تشغيل وصيانة وتسويق الآلات أو غيرها من الأصول الرأسمالية بشرائها لقاء تأجيرها إلى مستأجرين لفترات محددة بدفعات إيجارية وشروط مغرية. ويتحمل المؤجر تبعات ملكية الأصل من حيث التأمين والتسجيل والصيانة مقابل قيام المستأجر بدفع الأقساط وتشغيل الأصل، وتتفاوت فترة الإيجار بين ساعة واحدة وعدة شهور.

**2- التمويل بصيغة المزارعة:**

**أ- تعريفها:** المزارعة عقد من عقود المشاركة، وهي لغة من الزرع أي الإنبات وهو المعنى الحقيقي للمزارعة. أما المعنى المجازي فيعني الزرعة أي إلقاء البذر على الأرض. وفي الاصطلاح هي عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه بشروط. وهي شركة في الزرع، حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها والزرع بينهما. وتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما خرج منها، أي بحصة معلومة وبأجل معلوم. وهي بالتالي عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة (العجلوني، 2008، الصفحات 273-274).

**ب- مشروعيتها:** اختلف الفقهاء في المزارعة فمنهم من أجازها كالإمام مالك وأحمد بن حنبل وأبو يوسف ومحمد صاحبا أبي حنيفة واستدلوا على رأيهم هذا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من ثمر أو زرع. لذا سميت بالمخابرة، كما أن الناس بحاجة إليها ومن الفقهاء من قال بعدم جواز المزارعة ومنهم الشافعي وأبو حنيفة واستدلوا على قولهم بحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة(المزارعة)، قال قلت وما المخابرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن تأخذ أرضا بثلث أو نصف أو ربع). وغيره من النصوص التي تعطي نفس المعنى (الوادي و سمحان، 2007، صفحة 253).

**ج- شروطها:** يمكننا حصرها في النقاط التالية(الوادي و سمحان، 2007، صفحة 253):

- يجب أن تتوفر فيها جميع الشروط التي يجب توفرها في العقد؛
- صلاحية الأرض للزراعة؛
- معرفة البذر من حيث الجنس والنوع والصفة؛
- معرفة من عليه البذر (على صاحب الأرض أم على العامل)؛

- التأقيت، لأن المزارعة تنعقد إجارة إبتداءا، ولأنها ترد على منفعة الأرض والعامل فلا بد من تحديد المدة، ويجب أن تكون المدة كافية لتحقيق حصة كل طرف من الناتج؛
- تحديد حصة كل طرف من الناتج.

**خلاصة الفصل الثاني:**

نستخلص من خلال ما سبق النقاط التالية:

- إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية يعد فكرة تساهم بشكل أو بآخر في دعم النشاط التنموي عن طريق تقديم خدمات بمنتجات إسلامية؛
- صيغ التمويل الإسلامي بجميع أنواعها تعتبر البدائل الأمثل لبعث التنمية المحلية بشتى أنواعها الاقتصادية والاجتماعية ...إلخ، وتعد آلية حقيقية لدعم الاستثمارات الوطنية عن طريق توفير السيولة بتعبئة المدخرات وضخها في الاقتصاد؛
- تتحقق التنمية المحلية بتظافر الجهود الحكومية والمحلية وكذا تعاون كل الطاقات والاعتماد على الموارد الطبيعية والبشرية واستغلالها بالشكل الأمثل مع التقييم المستمر للبرامج والمشاريع التنموية، والتأكد بشكل دوري من أنها تعمل وتساهم في القضاء على كل مشكلات المجتمع؛
- تقديم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية لمنتجات بصيغ إسلامية ساهم في كسب ثقة العملاء وتوجههم نحو اعتمادها في استثماراتهم بعيدا عن بالربا.

# الفصل الثالث

# الإطار التطبيقي للدراسة

**تمهيد:**

تعتبر التجربة الماليزية في مجال التنمية المحلية عن طريق النوافذ الإسلامية إحدى أهم التجارب الرائدة والفريدة التي يجب على الدول العربية والإسلامية الاقتداء بها والاستفادة منها واستلهامها، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة التي يقوم اقتصادها على التنوع والفضل يعود في ذلك إلى اهتمام الحكومات الماليزية منذ الاستقلال بالمواطن وتنمية طاقاته وإمكاناته الفكرية وكان اعتماد بنوكها على التمويل الإسلامي وتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية الحافز الأكبر وراء تطورها والنهوض بالاقتصاد المحلي وقد كانت الجزائر من بين الدول التي خطت خطوات محتشمة نحو فتح النوافذ الإسلامية بدافع تطوير العمل المصرفي الإسلامي لدى بنوكها العمومية والخاصة. وفي هذا الفصل سوف نستعرض دور النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية من خلال تجربة ماليزيا وكيفية الاستفادة منها في الجزائر وهذا تطلب منا تقسيم الفصل إلى مبحثين كما يلي:

**المبحث الأول:** دور النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية في ماليزيا.

**المبحث الثاني:** دور النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر.

## المبحث الأول: دور النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية في ماليزيا

تعتبر ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي التي حققت قفزات هائلة في مجال التنمية بشتى أنواعها، وقد كان الجهاز المصرفي المحرك الأساسي للتنمية فيها من خلال الدور الذي يلعبه في كونه وسيط مالي ينظم انسياب الأموال من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز والاستخدام الأمثل لها، وقد بدأ النجاح في البنوك التقليدية من فكرة إنشاء نوافذ إسلامية فيها.

### أولا: النوافذ الإسلامية في ماليزيا

تزامنا ومرحلة انتشار المصارف الإسلامية قامت العديد من البنوك التقليدية بإنشاء وحدات إسلامية متخصصة وفتح نوافذ وفروع لتقديم منتجات تتوافق والشريعة الإسلامية، وفي هذا السياق تعد ماليزيا تجربة رائدة ومميزة في أسلمة النظام المصرفي التقليدي بشكل جزئي، ومثالا يحتذى به في الاستقرار السياسي والاقتصادي باعتبار أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة وأغلبية السكان مسلمين إلى جانب ديانات أخرى، وهو ما سمح بالتعايش بين النظامين التقليدي والإسلامي تحت مسمى " **النظام المصرفي المزدوج** " وتدعيما لتوجه ماليزيا نحو إقامة نظام مصرفي لا ربوي سعت الحكومة الماليزية وبالتحديد من طرف البنك المركزي إلى إصدار قوانين وتنظيمات تسمح للبنوك والمؤسسات المالية بفتح نوافذ لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية منها بنك بوميبترا التجاري وفق مبدأ التدرج وتحت رقابة هيئة شرعية، والذي تبين أنه أسلوب فعال وكاف لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية بأقل تكلفة ممكنة، بل وإن من النوافذ الإسلامية من تحول إلى مصرف إسلامي، وهو ما ساهم في دعم ونمو وتطور مسيرة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا (معارفي و مفتاح، 2014، صفحة 266).

وتعود بداية الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا إلى منتصف الستينات تزامنا مع نشأة صندوق الحج وتأسيس مجلس الإدارة المالية عام 1969م، ومع فترة الثمانينات تكاثفت الجهود والندوات الفكرية والمؤتمرات المطالبة بتأسيس مصارف ومؤسسات لا ربوية من أهمها "**المؤتمر الاقتصادي للأصليين**" عام 1980م، وندوة فكرة التقدم والتطور في الإسلام مرتبط بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي"، واستجابة للقرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة قامت الحكومة الماليزية بإنشاء " **اللجنة القيادية الوطنية للبنك الإسلامي** " وعلى ضوء تلك التوصيات قرر مجلس الوزراء تأسيس أول مصرف إسلامي عام 1983 هو " **البنك الإسلامي الماليزي بيرهاد BIMB** " وبالتالي أصبح في الدولة نوعان من المصارف، مصارف تقليدية بجانبها مصرف إسلامي ناشئ، وتنامى الطلب على المعاملات الإسلامية حيث بلغ عدد فروعه 80 فرعا بعمالة مقدرة ب 1200 عامل عام 1993م ، وخلال الفترة توسعت ثلاث بنوك ربوية (بنك بوميبترا التجاري، والبنك الماليزي، والشركة الماليزية المتحدة) في توفير تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية الإسلامية، من خلال السماح لها بفتح نوافذ إسلامية، فضلا عن السماح بإنشاء مصارف إسلامية.

ومن الضوابط التي تقدمت بها اللجنة القيادية الوطنية للبنك الإسلامي في فتح النوافذ الإسلامية نذكر:

- تكوين مجلس شرعي للنظر في أنشطة النوافذ الإسلامية؛

- منع خلط الأموال المودعة في النوافذ الإسلامية مع الأموال المودعة في البنوك التقليدية، وأي مزج يعتبر مخالفة لتعليمات البنك المركزي؛
- تكوين هيكل إداري مستقل لمتابعة أعمال النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؛
- تأسيس وحدة تدريبية لتكوين الموظفين في النوافذ الإسلامية لفهم أسس وقواعد الصيرفة الإسلامية؛
- تعديل قوانين البنوك التقليدية من خلال السماح لها بممارسة كافة الخدمات المصرفية الإسلامية.

وبذلك نشأت النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بماليزيا عام 1993، وتم تكوين جمعية تعاونية باسم "جمعية المصارف الإسلامية " تعمل بين المصرف الإسلامي الوحيد والنوافذ الإسلامية القائمة في البنوك وعليه أفتتح **النظام المصرفي اللاربوي** "**IBS**" رسميا في 1993/03/04 حيث بلغ عدد الفروع 101 فرعا تتوزع بين ثلاث بنوك هي بنك بوميبترا الماليزي (66 فرعا)، البنك الماليزي (29 فرعا)، شركة البنك الماليزي المتحدة (06 فرعا)، وزادت قناعة الحكومة الماليزية ودعم الشعب للانضمام إلى النظام اللاربوي حيث أن 98% من البنوك التقليدية الكبرى فتحت نوافذا إسلامية، وبلغت البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية 13 مصرفا تقليديا حسب إحصائيات بنك ماليزيا المركزي، ومن ثم تم تحويل النوافذ الإسلامية إلى مصارف إسلامية مستقلة وهي "المصرف الإسلامي"، و" مصرف المعاملات" عام 1999 و"مصرف رشيد حسين للمعاملات " عام 2004 (معارفي ومفتاح، 2014، الصفحات 272–274).

**جدول رقم (1): عدد الفروع والنوافذ الإسلامية في ماليزيا خلال السنوات 1998–2003**

| | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **فروع المصرف الإسلامي** | 80 | 120 | 122 | 122 | 128 | 132 |
| **النوافذ الإسلامية** | 07 | 06 | 07 | 08 | 08 | 13 |

**المصدر**: قطب مصطفى سانو، (15–17 ماي 2005)، **في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات الإسلامية المالية– معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الشارقة– الإمارات العربية المتحدة، ص 1568.

يبين **الجدول رقم (1)** عدد الفروع والنوافذ الإسلامية في المصرف الإسلامي الماليزي، حيث بلغ عدد الفروع 132 فرع إسلامي كأكبر عدد لسنة 2003، بينما بلغ عدد النوافذ الإسلامية 13 نافذة إسلامية خلال سنة 2003. ومن خلال الجدول السابق يتبين لنا زيادة عدد الفروع والنوافذ الإسلامية من سنة لأخرى وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام الدولة الماليزية بهذه الفكرة المتبناة

وحسب تقرير هيئة تنمية الاستثمار الماليزية تضم سنة 2014 حوالي 15 بنكا ماليزيا عالي المستوى (3 منها من الشرق الأوسط) وتوفر نطاقا عريضا من المنتجات والخدمات المالية على أساس مبادئ الشريعة، وهناك في نفس الوقت 5 بنوك تقليدية (3 منها بنوك أجنبية كبيرة) تقدم منتجات وخدمات بنكية إسلامية عبر النافذة القائمة بالأعمال البنكية الإسلامية (معارفي و مفتاح، 2014، صفحة 274).

## ثانيا: تمويل التنمية المحلية في ماليزيا:

### 1- تمويل قطاع التعليم ومشاريع البنية التحتية:

تعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي، وقد استطاعت هذه الدولة في العقود الأربعة الماضية أن تحقق قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، وأصبحت من بين الدول الصناعية الكبرى في العالم الإسلامي، من خلال التوسع في قطاع الصناعة وفتح مجالات واسعة للاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص كبيرة لتحسين مستوى الدخل للأفراد، ونجحت إلى حد كبير في علاج مشاكل الفقر والأمية والبطالة وغيرها وهذا لأنها لم تتجه إلى استخدام السياسات الضريبية لتوفير التمويل للتنمية وإنما وفرت المناخ الملائم للاستثمار المحلي والأجنبي والذي خلق الثروة المطلوبة( مضاعفة الاستثمار) واعتمدت ماليزيا في تمويلها للمشاريع على الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية رائجة لما تتمتع به من خصائص تضمن كفاءتها وقدرتها على توفير التمويل المستدام نظرا لتنوعها وقيامها على عقود شرعية، فبعد أن كانت مقتصرة على تمويل البعد الاقتصادي أصبحت تشمل البعد الاجتماعي والبيئي.

وقد عملت ماليزيا على إقامة بنية تحتية وتنموية مستندة على صناعة الصكوك الإسلامية في التمويل، ففي عام 2012 تم إصدار نوع جديد من الصكوك الإسلامية لذوي الدخل المحدود، إذ خصص الإصدار الجديد لتمويل مشروع خط القطار الجديد في عاصمة ماليزيا، تبلغ قيمة هذا الإصدار حوالي 1.5 مليار دولار، تم تخصيص نحو 300 مليون دولار للمواطنين ذوي الدخل المحدود وصغار المستثمرين.

وتعد ماليزيا رائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية، إذ قامت بعدة إصدارات مكنتها من الاستحواذ على المرتبة الأولى عالميا، وكان الهدف من تلك الإصدارات هو تمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة مثل المطارات والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيماويات والعقارات وغيرها، والتي كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي.

ولم تقتصر فقط على تمويلها للبعد الاقتصادي بل شملت قطاع التعليم الذي يعتبر من مظاهر تمويل البعد الاجتماعي من خلال إصدار صكوك تسمى " صكوك الإحسان " التي أصدرتها خزانة ناشيونال ماليزيا وهي عبارة عن صكوك استثمارات ذات مسؤولية اجتماعية، يهدف إصدارها إلى تمويل "مدارس وقفية " من خلال سوق الأوراق المالية لأول مرة. وتجدر الإشارة إلى أن خزانة ناشيونال أنشأت عام 2015 شركة ذات أهداف محدودة مهمتها إصدار صكوك " إحسان " بقيمة 01 مليار رينجيت ماليزي، وتعد هذه الصكوك الأولى من نوعها التي حظيت بموافقة هيئة الأوراق المالية بموجب إطار الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية، وقد كان أول إصدار لهذه الصكوك في 18 يونيو 2015 بقيمة تمويل بلغت 100 مليون رينجيت ماليزي بنسبة 4.3% سنويا كتوزيع دوري لمدة سبع سنوات، وتستخدم عائدات هذه الصكوك لتمويل إطلاق 20 مدرسة ضمن برنامج مدارس وقفية، وهي منظمة غير ربحية أسستها خزانة ناشيونال بغرض تحسين جودة التعليم في المدارس الحكومية الماليزية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع وزارة التعليم الماليزية (فيجل و براق، 2022، الصفحات 1024-1026).

**2–تطور مؤشرات التنمية في ماليزيا:**

تدل جميع مؤشرات التنمية في ماليزيا على نجاحها في الخروج من دائرة التخلف والتحاقها بمصاف الدول المتقدمة، فبدءا من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتغير بنية الإنتاج، وصولا إلى التحسن الكبير في المؤشرات الاجتماعية، تبين أن الاستراتيجية التنموية لماليزيا أثبتت تفوقها (معلم، 2017، الصفحات 97–98).

- **الناتج المحلي الإجمالي:** عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا طيلة الفترة 1995–2014 كما شهدت نفس الفترة تغيرا في مساهمة كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي والجدول الموالي يوضح ذلك:

**جدول رقم (2): تطور الناتج المحلي الإجمالي وبنية الإنتاج في ماليزيا خلال الفترة 1995–2014**

| | الناتج المحلي بمليون دولار (بالأسعار الجارية) | نسبة الزراعة من ن م إ | نسبة الصناعة من ن م إ | نسبة الصناعات التحويلية من ن م إ | نسبة الخدمات من ن م إ |
|---|---|---|---|---|---|
| **1995** | 88832 | 13 | 41 | 26 | 46 |
| **2007** | 186719 | 10 | 48 | 28 | 42 |
| **2014** | 338103 | 9 | 40 | 23 | 51 |

**المصدر**: جميلة معلم، (2017)، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ص97.

يلاحظ من الجدول أهمية مساهمة كل من قطاع الخدمات والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، كما يظهر بالمقابل الانخفاض المستمر لنصيب القطاع الزراعي مما يدل على تحول الاقتصاد الماليزي من اقتصاد زارعي إلى اقتصاد صناعي بامتياز

- **دليل التنمية البشرية:** تصنف ماليزيا ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة حيث انتقل دليل التنمية البشرية بها من 0.577 في 1980 إلى 0.773 في 2013 ويعود هذا الارتفاع إلى تحسين العديد من المؤشرات المكونة لهذا الدليل:

– ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حيث انتقل من 10276 دولار في 2004 إلى 21824 دولار في 2013 بمعنى أن الزيادة تجاوزت الضعف في عقد واحد من الزمن.

– ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من 63 في الفترة 1970–1975 إلى 73 سنة في الفترة 2000–2005، ليصل إلى 75 سنة في 2013.

– انتقلت نسبة الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة (من عمر 15 سنة فما فوق) من 80.7% سنة 1990 إلى 88.7% سنةَ 2004 لتصل إلى 93.1% في 2005–2012 وبلغت لدى الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة 98.4% خلال نفس الفترة مع العلم أن نسبة الإنفاق على التعليم بلغت في 2011 حوالي 5.9 % من الناتج المحلي الإجمالي، و21% من الإنفاق الحكومي.

وبالإضافة إلى الاهتمام بالقضاء على الأمية وتحسين نوعية التعليم أولت ماليزيا عناية خاصة بمجال البحث والتطوير حيث بلغ الإنفاق على البحث والتطوير سنة 2012 نسبة 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وأثمر ذلك 28.2% من صادرات السلع سنة 2013 تتمثل في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي نفس السنة بلغت الصادرات عالية التقنية 44% من إجمالي صادرات السلع المصنعة.

## ثالثا: مساهمة النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية في ماليزيا

### 1– تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا:

تعد ماليزيا من الدول الرائدة في مجال الصناعة الإسلامية فقد تطور التمويل الإسلامي لديها لتصبح من الدول الإسلامية الأكثر تطورا ونجاحا وفي الجدول الموالي يتم متابعة تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا من خلال تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية.

**جدول رقم (3): تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الإسلامية الماليزية (مليون رنجيت ماليزي)**

| | | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | البنوك الإسلامية | 181360 | 219848 | 253516 | 320519 | 367686 | 426430 | 455411 | 526347 |
| الأصول | النوافذ الإسلامية | 6740 | 8702 | 8867 | 8131 | 8268 | 7093 | 7027 | 9021 |
| | مجموع الأصول | 188099 | 228550 | 262382 | 328649 | 375954 | 433523 | 462438 | 535368 |
| | البنوك الإسلامية | 149932 | 181877 | 211837 | 261542 | 301537 | 345889 | 398041 | 399321 |
| الودائع | النوافذ الإسلامية | 4770 | 6962 | 5116 | 4845 | 4919 | 3058 | 2639 | 3340 |
| | مجموع الودائع | 154702 | 188839 | 216953 | 266387 | 306457 | 348947 | 400680 | 402661 |
| | البنوك الإسلامية | 99857 | 128207 | 154066 | 190938 | 227655 | 277491 | 329634 | 383494 |
| القروض | النوافذ الإسلامية | 574 | 659 | 508 | 446 | 397 | 428 | 532 | 974 |
| | مجموع القروض | 100432 | 128866 | 154575 | 191384 | 228052 | 277920 | 330174 | 384468 |

**المصدر**: برينيس شريفة العابد، (2019)، **دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية– عرض تجربتي ماليزيا وباكستان**، مجلة البشائر الإقتصادية، الجزائر، العدد 2، ص187.

وحاليا يتمتع التمويل الإسلامي بميزة تنافسية راسخة ومعترف بها وينمو في ظل محيط يتعزز باستمرار بالبيئة التشغيلية والتنظيمية والأنظمة الضريبية المواتية، والأهم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة، فعلى مدى السنوات الماضية وكما هو موضح في الجدول أعلاه تضاعف حجم الأصول في البنوك والنوافذ الإسلامية الماليزية حيث بعد أن كان يقدر ب 228 مليون رنجيت نهاية 2009 بلغ 535 مليون رنجيت نهاية 2015، كما توسع مجموع الودائع من 154 مليون رنجيت ماليزي نهاية 2008 إلى 402 مليون رنجيت ماليزي نهاية 2015 (العابد، 2019، صفحة 187)، كما لا ننسى تطور مجموع القروض عبر السنوات حيث بعد أن كان يقدر بحوالي 100 مليون رنجيت أصبح نهاية 2015 يقدر بـ 384 مليون رنجيت، وفي الشكل الموالي نعرض مختلف القطاعات التي استفادت من التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي.

**الشكل رقم (01): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب القطاع ديسمبر 2015**

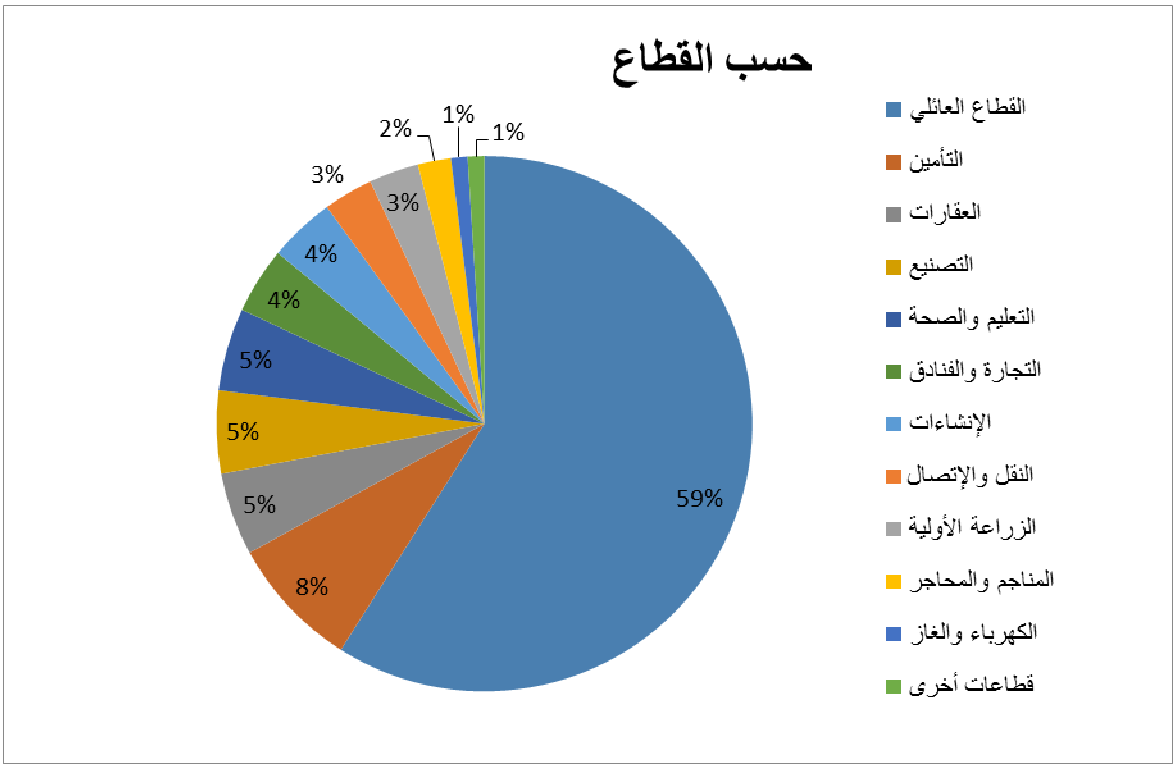


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالإعتماد على

Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, Malaysia, Dec 2015, Available on: https://www.bnm.gov.my, 25/05/2022.

يتضح من الشكل أعلاه أن نسب التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية موجهة بصورة أساسية للقطاع العائلي بنسبة 59% مما يبين تفضيل العائلات للتمويل الإسلامي وفق المبادئ الدينية وهو ما يساهم في تحقيق أهداف تنموية عدة أهمها تحسين الأوضاع الاجتماعية، أما مشاريع الكهرباء والغاز وكذا النقل والاتصال بالإضافة إلى الإنشاءات فاستفادت من نسبة تمويل تقدر بحوالي 8%، وقد تم تخصيص 5% لتمويل قطاع التعليم والصحة، دون أن ننسى باقي القطاعات التي استفادت من التمويل بنسب لا تتجاوز 10% من مجموع التمويل الإسلامي.

**جدول رقم (4): نسبة التمويل الإسلامي في ماليزيا من إجمالي التمويل الإسلامي العالمي (مليار دولار)**

| | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التمويل الإسلامي في ماليزيا | 55 | 73 | 107.4 | 161.2 | 197 | 240 | 335 | 1069 |
| إجمالي التمويل الإسلامي في العالم | 400 | 500 | 639 | 822 | 895 | 1086 | 1400 | 5742 |
| النسبة% | 13.7 | 14.6 | 16.8 | 19.6 | 22 | 23 | 24 | 20.3 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالإعتماد على: سامي عبيد محمد وعدنان هادي جعاز، **الدور التمويلي للمصارف الإسلامية(التمويل بالصكوك)– تجربة ماليزيا**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 10، العدد 38، 2015، ص 128.

يلاحظ من خلال **الجدول رقم(4)** نمو موجودات البنوك الإسلامية في العالم وفي ماليزيا وزيادة حجم التمويل الإسلامي، بحيث وصل مجموع ما تم تمويله من قبل البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في ماليزيا من (2006–2012) 1169 مليار دولار أي بنسبة 20.3% من إجمالي التمويل في العالم (العابد، 2019، صفحة 189).

**2–مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المحلية في ماليزيا:**

بالتزامن مع تأسيس أول بنك إسلامي في ماليزيا(BIMB) تم إدخال عنصر آخر في الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا وهي عملية إصدار الصكوك الإسلامية حيث كانت عبارة عن عملية تجريبية مكملة لتجربة البنك الإسلامي، والجدول يوضح حجم إصدار الصكوك في العالم وماليزيا وهي كما يلي:

**جدول رقم(5): نمو إصدار الصكوك الإسلامية (2010–2016) (بليون دولار)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإصدار العالمي للصكوك | 45.1 | 85.1 | 131.2 | 119.7 | 118.8 | 63.3 | 72.7 |
| الإصدار الماليزي للصكوك | 32.8 | 60.9 | 97.1 | 82.4 | 77.9 | 30.4 | 29.9 |

**المصدر**: برينيس شريفة العابد، نفس المرجع السابق، ص189.

إن حجم إصدار الصكوك في العالم ينمو بشكل كبير إذ تلقى الصكوك الإسلامية رواجا كبيرا في العالم بحيث بلغ حجم الإصدار 45,1 بليون دولار عام 2010 ليصل إلى 131.2 بليون دولار عام 2012، ومن بداية 2013 بدأت الإصدارات في الانخفاض حيث وصلت سنة 2016 إلى 72.7 بليون دولار، وكما يوضح **الجدول رقم 5** تميزت سوق الصكوك الإسلامية الماليزية بنشاطها الملحوظ وذلك من خلال إصداراتها المتنوعة للصكوك إذ ارتفع حجم الإصدار الماليزي إلى 82.4 بليون دولار سنة 2013، ثم بدأ بالتناقص وانخفض إلى 29.9 بليون دولار سنة 2016. بدءا من سنة 2015 شهد حجم إصدار الصكوك انخفاضا بقرار من البنك المركزي الماليزي " بنك نيجارا " لتخفيض إصدار الصكوك والتحول إلى أدوات

أخرى لإدارة السيولة (العابد، 2019، صفحة 189)، والجدول الموالي يعرض عدد الصكوك المصدرة عالميا وفي ماليزيا:

**جدول رقم (6): عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا مقارنة بالعالم خلال الفترة(2010-2014)**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| **عدد الصكوك المصدرة عالميا** | 431 | 546 | 763 | 831 | 798 |
| **عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا** | 308 | 413 | 573 | 641 | 521 |

**Source**: CIMB Islamic (2016), Malaysia Islamic Finance Report 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, P 321.

واصلت ماليزيا السيطرة على سوق الصكوك العالمية، حيث بلغت نسبة إصدار الصكوك 5.70% من القيمة الإجمالية للصكوك في الربع الأول من 2014، فماليزيا تعتبر بمثابة المركز العالمي من حيث إصدارات الصكوك الجديدة وكذلك الصكوك القائمة، وتحافظ سوق الصكوك الماليزية على صدارتها باعتبارها أكبر موطن لإصدارات الصكوك منذ الانطلاق الرسمي لها في بداية 2001 إلى غاية 2013 إذ بلغت عدد الصكوك المصدرة في ماليزيا سنة 2013 حوالي 641 صك من 831 صك مصدر عالميا. ولقد مولت هذه الإصدارات مشاريع تنموية مهمة في ماليزيا من بينها بنى تحتية في مجالات الطاقة والنقل والاستثمار والصناعة والزراعة (العابد، 2019، صفحة 190)، وهذا موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم (02): حصص مختلف القطاعات من التمويل بالصكوك الإسلامية في ماليزيا(2005-2014)**

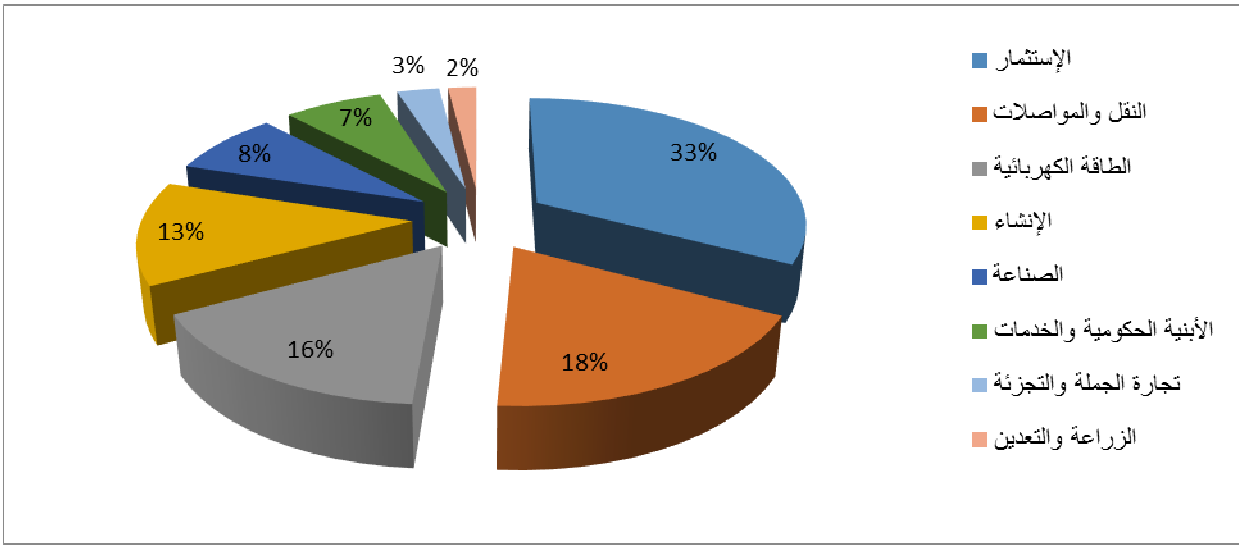


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: سامي عبيد، عدنان هادي جعاز، (2015)، **الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك)- تجربة ماليزية**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد10، العدد 38، ص139.

من خلال الشكل السابق يتضح أن للصكوك الإسلامية دورا كبيرا في تمويل العديد من المجالات وخاصة البنى التحتية والإستثمار، حيث بلغت حصة قطاع الإستثمارات من التمويل بالصكوك الإسلامية ما نسبته 33% من إجمالي حصيلة الصكوك الإسلامية يليه قطاع النقل والمواصلات، حيث بلغت نسبة تمويل هذا

القطاع بالصكوك الإسلامية حوالي 18%، فوجود بنية تحتية في هذا القطاع يطور الصناعة ويقلل التكاليف على المصانع، كما بلغت نسبة تمويل مشاريع الطاقة الكهربائية 16%، ومما لا شك فيه أن المساهمة في تطوير وإنتاج الطاقة الكهربائية له دور كبير في تسريع عملية التنمية، خصوصا في بلد يسعى لأن يكون صناعيا بالكامل خلال السنوات المقبلة، وبذلك لابد أن ينمو إنتاج الكهرباء مع نمو الصناعات المختلفة. ويمكن إيجاز دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الكبرى في ماليزيا في النقاط التالية:

- مشاريع الطاقة الكهربائية ولا شك أن لهذا الأمر أثرا كبيرا على بلوغ ماليزيا هدفها التنموي وهو التحول إلى بلد صناعي بالكامل، فمشاريع الكهرباء تعد الركيزة الأساسية لقيام مشاريع صناعية بأسعار تنافسية.
- مشاريع لتطوير شبكة النقل والمواصلات وزيادة رقعتها الجغرافية، وتوسعة وتطوير شبكة سكك الحديد من المناطق الصناعية إلى الموانئ والعكس.
- مشروعات حكومية وخدمات البنية التحتية، ولا شك أن تطوير أجهزة الحكومة وأبنيتها والخدمات التي تقدمها لها أثر كبير في إدارة البلد بشكل أكثر كفاءة، كما تخفف من تعقيدات الروتين مما له الأثر الكبير في جذب الإستثمارات.
- للصناعة نصيب كبير في التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية وهذا هو الهدف المباشر لخطة التنمية الماليزية، مما يؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي في ماليزيا وتنويع هيكل الإنتاج والتصدير.

## المبحث الثاني: دور النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر

أدرك المسؤولون في الجزائر مؤخرا بضرورة التحول نحو الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية لمواجهة الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية، وتقريبها من مختلف المتعاملين تحقيقا للمصرفية الجوارية الإسلامية وتمكينا للأفراد والمؤسسات على المستوى المحلي من الحصول على التمويلات بالأشكال والأحجام المناسبة، وتعبئة الموارد المالية الفائضة وتوجيهها لتمويل التنمية الاقتصادية انطلاقا من التنمية المحلية التي تعد القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة وانطلاقة لتنمية اجتماعية

### أولا: النوافذ الإسلامية في الجزائر

تعتبر النوافذ الإسلامية في الجزائر حديثة النشأة مقارنة مع دول أخرى في العالم، فالنجاح الذي حققته بعض الدول في العالم من وراء فتح شبابيك في بنوكها التقليدية جعلها تتبنى هذه الفكرة كخطوة للنهوض بالاقتصاد المحلي.

#### 1-نشأة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية في ظل النظامين(18-02/ 20-02):

دخلت تجربة شبابيك الصيرفة الإسلامية في قطاعها المصرفي لأول مرة في ظل النظام 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، تحت مسمى شباك المالية الإسلامية، هذا النظام الذي كان أهل الاختصاص ينتظرون منه الكثير جاء مخيبا للآمال المنتظرة فهو لم يتعدى نقطتين هما (مزغيش و بن ضيف، 2022، الصفحات 46-48):

- تعداد المنتجات المالية الإسلامية، دون إعطاء لمفهومها.
- السماح للبنوك والمؤسسات المالية غير القائمة على أسس الشريعة الإسلامية أن يكون لها شباك أو شبابيك مالية تشاركية، على شرط الاستقلالية المالية للشباك.

وبهذا فهو لم يعمل على تحديد كل الأسس التي يحتاجها العمل المالي المصرفي الإسلامي والمتمثلة باختصار فيما يلي:

- علاقة هذه الكيانات أو الشبابيك المالية الإسلامية مع بنك الجزائر في عملياتها المالية، وتبيان ما هي الاستثناءات التي يقدمها بنك الجزائر لها في علاقتها معه.
- علاقة الشبابيك المالية الإسلامية مع باقي المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في المنظومة المصرفية الجزائرية.

بعد سنتين من اصدار النظام 18-02 تم الغاؤه وعوض بالنظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي أقر في أحكامه بإنشاء شباك الصيرفة الإسلامية وتفادي النقائص التي كلل بها النظام السابق

وبعد صدور النظام 20–02 اتجهت العديد من البنوك التقليدية العاملة في الجزائر نحو إنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية، واختارت بذلك تبني النظام المزدوج أي ممارسة العمليات المصرفية الإسلامية إلى جانب ممارسة العمليات المصرفية التقليدية

وقد عرفت المادة الخامسة في النظام 18–02 " الملغى " شباك الصيرفة الإسلامية والذي سمي حينها ب "شباك المالية التشاركية " على أنه: " **دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية موضوع هذا النظام**".

أما في إطار النظام 20–02 الساري المفعول فقد عرفت المادة السابعة عشر منه شباك الصيرفة الإسلامية على أنه: " **يقصد بشباك الصيرفة الإسلامية هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية**".

أشار النظام 20–02 في المادة 04 إلى منتجات الصيرفة الإسلامية وهي ثمانية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار.

**2–البنوك التقليدية الجزائرية التي تبنت فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية:**

قامت المصارف التقليدية في الجزائر بتبني العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية تابعة لها، تعمل على تقديم جملة من الخدمات والتمويلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ونذكر بعضها فيما يلي:

**أ– البنك الوطني الجزائري BNA:**

بتاريخ 30 جويلية 2020 تحصل البنك على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، حيث يطرح البنك مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (بن السيلت و القري، 2021، صفحة 275)، وتجدر الإشارة إلى أن البنك الوطني الجزائري كان أول بنك عمومي يطلق الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتاريخ 20 أوت 2020، حيث كان ذلك بشكل رسمي بتاريخ 30 ديسمبر 2021 على مستوى وكالته الرئيسية بالجزائر العاصمة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)، هذا وعلى إثر تدشين وكالة جديدة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية بالشلف "261" يوم 08 فيفري2022 وافتتاح المبنى الجديد الذي سيضم الوكالة الثانية المخصصة لهذا النشاط فقد وصل عدد نقاط تسويق المنتجات الإسلامية إلى 64 شباك ووكالتين مخصصتين حصريا لهذا النشاط، وموازاة مع ذلك يعكف البنك الوطني الجزائري على التحضير لفتح عشرة وكالات أخرى خلال السنة المالية 2022 (البنك الوطني الجزائري BNA، 2022)

تتمثل المنتجات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري عبر نوافذه الإسلامية فيما يلي (البنك الوطني الجزائري BNA، 2022):

- **خمسة منتجات تمويلية:** المرابحة العقارية، المرابحة للتجهيزات، المرابحة للسيارات، إجارة وكذا إجارة عقارية منتهية بالتمليك.

- **خمسة منتجات للاستقطاب والادخار**: الحساب الإسلامي للودائع تحت الطلب، الحساب الجاري الإسلامي، حساب التوفير الإسلامي" للقصر" وكذا حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد.

**ب– القرض الشعبي الجزائري CPA:**

قام البنك حسب تصريح المدير العام بتدشين شبابيك تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية من بينها شباك بوكالة تقرت ووكالات أخرى بولاية قسنطينة بعد حصول البنك على رخص رسمية لتسويق تسع منتجات مصرفية التي تخص الحساب الجاري الإسلامي وحسابات الصك والادخار والاستثمار فضلا عن عروض المرابحة لتمويل شراء عقار أو سيارة أو تجهيزات، إضافة إلى عروض الإجارة المنتهية بالتمليك الموجهة لاقتناء عقار أو عتاد، حيث أن عدد وكالات البنك المسوقة لها بلغ إلى غاية 2021/06/07 حوالي 47 وكالة عبر الوطن، في انتظار تعميمها في باقي وكالات الوطن (زنمار، 2021).

**ج– بنك الجزائر الخارجيBEA:**

قام بنك الجزائر الخارجي حسب تصريح أفاد به المدير العام للبنك " لزهر لطرش" باعتماد خدمة الصيرفة الإسلامية عبر 44 وكالة حيث تم فتحها بصفة رسمية على مستوى 18 وكالة (عقاب، 2022)من أول يوم تم فيه تدشين أول شباك خاص بالصيرفة الإسلامية بالجزائر العاصمة نهاية شهر ديسمبر 2021 إلى غاية يومنا هذا مع العلم أن البنك يحصي 105 وكالة عبر الوطن في حين انتظار تعميمها في باقي الوكالات قبل نهاية عام 2022، ومن بين الوكالات التي تم فيها فتح هذه الشبابيك نذكر: وكالة بومرداس "111" ووكالة دالي براهيم شهر فيفري المنصرم، وأيضا على مستوى ثلاث وكالات بوهران، ووكالتين بالبليدة والشلف.

وصرح في ذات المصدر أنه تم تحصيل قيمة مالية قدرت ب 4.5 مليار دج منذ إطلاقه لخدمات الصيرفة الإسلامية حيث لم تتعدى هذه الفترة الخمسة أشهر وأن مصالحه تسوق سبعة منتجات للصيرفة الإسلامية منها ستة موجهة للأفراد ومنتوج واحد للمؤسسات (البتول، 2022) ويتعلق الأمر ب" الحساب الجاري الإسلامي" و" حساب التوفير الإسلامي" و " حساب الوديعة الاستثمارية المطلق لأجل" و" حساب وديعة إسلامي للأفراد" و" مرابحة التجهيزات" و" مرابحة العقارات" و" مرابحة السيارات" (عقاب، 2022)، كما أشار المسؤول في ذات السياق إلى التحضير إلى إطلاق منتجين بنكيين إسلاميين جديدين موجهين للمؤسسات يضافان إلى سبع منتجات يتم تسويقها حاليا (البتول، 2022) مؤكدا أن البنك يعتزم أيضا توسيع شبابيك الصيرفة الإسلامية لوكالاته الأخرى تدريجيا مع تنويع منتجاته.

**د– بنك التنمية المحليةBDL:**

أطلق بنك التنمية المحلية خدمات الصيرفة الإسلامية تحت اسم "البديل" مطلع عام 2022، حيث أوضح بيان للبنك أنه سيتم في المرحلة الأولى إطلاق شبابيك إسلامية " البديل " على مستوى 5 ولايات من الوطن ويتعلق الأمر بولاية الجزائر العاصمة التي سيطلق فيها شباك " البديل " بكل من وكالة سطاوالي " 158" والجزائر وسط " 107 " وبراقي " 108 " وسيدي يحيى " 114 " بالإضافة إلى وكالة حسين داي " 104 "، كما سيتم إطلاق نوافذ الصيرفة الإسلامية أيضا على مستوى وكالة قسنطينة " 218 " ووكالة

غرداية " 185 " وكذا وكالة وهران " 420 " ووكالة سطيف " 374 "، وحسب بيان البنك العمومي فإن هذه الشبابيك الإسلامية التسعة ستدخل حيز الخدمة تدريجيا خلال الشهر الجاري، ويأتي ذلك في انتظار أن يصل المجموع إلى 50 شباكا إسلامية نهاية سنة 2022.

كما يعرض بنك التنمية المحلية من خلال شبابيك البديل تسعة (09) منتجات مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية ومصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وهيئة الرقابة الشرعية للبنك، كما تتمثل هذه المنتجات في : الإجارة العقارية منتهية بالتمليك للأفراد، مرابحة السيارات للأفراد، مرابحة استهلاك للأفراد، مرابحة الاستثمار للمؤسسات وكذا المرابحة استغلال للمؤسسات، كما تشتمل منتجات الحساب الجاري الإسلامي وحساب الشيك الإسلامي وحساب الادخار وودائع حساب الاستثمار بالمضاربة (بن طاهر، 2022).

**هـ– بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:**

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإطلاق خدمات جديدة تتعلق بالصيرفة الإسلامية إضافة للخدمات التقليدية وتشمل هذه الخدمات جميع شرائح البنك سواءا كانوا خواص أو مهنيين أو مؤسسات، و عدد المنتجات المقدمة 14 منتجا مطابقا لمبادئ الشريعة الإسلامية مصادق عليها من المجلس الإسلامي الأعلى، وتتوزع هذه المنتجات على فئتين تخص الأولى منتجات الادخار واستثمار الأموال عبر حساب الصك الإسلامي " استثماري" والحساب الجاري الإسلامي ودفتر الادخار الإسلامي " استثماري " و " استثماري فلاح " وكذا دفتر الادخار الإسلامي " أشبال " حسب تصريح مسؤولي البنك (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022)

**و– الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير:**

أطلق الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير في نوفمبر 2020 خدمات الصيرفة الإسلامية على مستوى خمس وكالات مختلطة (صيرفة إسلامية وصيرفة مختلطة) ب" سعيد حمدين–الجزائر"، عين تيموشنت، بسكرة البويرة وقسنطينة، وفي ديسمبر 2020 تم افتتاح وكالة مخصصة حصريا لصيرفة الإسلامية بمدينة سطاوالي بالعاصمة، حيث دشنها وزير المالية يوم 1 ديسمبر 2020.

وقد سعت بنوك أخرى بالجزائر إلى اعتماد هذه الخدمة على مستوى وكالاتها عبر الوطن بداية من نوفمبر 2020 ، وسعت وزارة المالية لرفع عدد الشبابيك المخصصة للصيرفة الإسلامية بالمصارف العمومية إلى 320 شباك على المستوى الوطني نهاية العام المنصرم في حين بلغت 130 شباك العام الماضي حسب تصريح وزير المالية (لعلاوي و عبد القادر، 2021، صفحة 31).

**ثانيا: تمويل التنمية المحلية في الجزائر:**

سنحاول في هذا الجزء ذكر مصادر تمويل التنمية المحلية في الجزائر والموارد التي تعتمد عليها في تمويلها لمختلف القطاعات على مستوى البلديات والولايات، تتمثل فيما يلي:

**1– المصادر الداخلية:**

تأتي الموارد الداخلية في عدة مصادر ويمكن تقسيمها إلى موارد جبائية وغير جبائية:

**أ–الموارد المالية غير الجبائية:**

تتمثل في ما يلي (يوسفي، 2010، صفحة 48):

- **التمويل الذاتي:** يتعين على البلدية والولاية وفق المواد 161 و136 إقتطاع ما بين 10 إلى 20% من إيرادات التسيير وتحويله لقسم التجهيز والاستثمار حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها، وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية إيرادات التسيير والمتمثلة فيما يلي:
  - مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
  - الضرائب غبر المباشرة (بالنسبة للبلديات).
  - الضرائب المباشرة (بالنسبة للولايات).
  - الضرائب المباشرة (بالنسبة للولايات).

وتستعمل الأموال المقتطعة في تمويل العمليات المتعلقة بالصيانة للمنشآت الاقتصادية، والاجتماعية وكل العمليات التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي، والحفاظ على التوازن المالي للميزانيات المحلية.

- **إيرادات ونواتج الأملاك:** نذكر أهم الإيرادات: بيع المحاصيل الزراعية، حقوق الإيجار وحقوق استغلال الأماكن في المعارض والأسواق وأماكن التوقف، حقوق وعوائد منح الامتيازات.
- **إيرادات الاستغلال المالي:** منها عوائد الرسوم الجنائزية ونواتج بيع السلع وتأدية الخدمات.

**ب– الموارد المالية الجبائية:**

هي الموارد الناتجة عن مختلف الضرائب والرسوم التي تحصل مباشرة من طرف الجماعات المحلية، وتعود إليها بشكل جزئي أو كلي، وتتكون من مجموعة الضرائب والرسوم التالية:

- الضرائب المحصلة كليا لفائدة البلديات (الرسم العقاري، رسم التطهير، الرسم على الذبح، حقوق الأعياد والأفراح، الرسم الخاص على رخص العقارات، الرسم على الإقامة، الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية).
- الضرائب المحصلة لفائدة البلدية والولاية (الرسم على النشاط المهني).
- الضرائب المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية (الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على الأملاك، الضريبة الجزافية الوحيدة، الرسم على القيمة المضافة، قسيمة السيارات) (يوسفي، 2010، الصفحات 88–89).

**2– مصادر التمويل الخارجية:**

تأتي عملية الاعتماد على الموارد الخارجية كعملية مرحلية أحيانا أو كمرحلة استثنائية تلجأ إليها الجماعات المحلية عند الضرورة إذا كانت الموارد الداخلية لا تكفي لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار في الميزانية المحلية أحيانا أخرى, بل قد يكون الاعتماد مقصود من الحكومة المركزية كما حدث في إعانات الحكومة المركزية وذلك لإخضاع السلطات المحلية للرقابة المركزية, بالقدر الذي يحقق أدنى من مستويات التنمية المحلية من وحدة إلى أخرى, والموارد المالية الخارجية وفق التنظيم المعمول به في الجزائر تتمثل فيما يلي (يوسفي، 2010، صفحة 49):

**أ– الإعانات الحكومية:** تهدف إلى تكملة الموارد المالية للهيئات المحلية، وتقليل الفوارق بينها لتحقيق التوازن والملاءمة بين حاجات المجتمع المحلي ومستوى السلع والخدمات المقدمة. وتنقسم الإعانات الحكومية إلى إعانات تمنحها الدولة والمتمثلة أساسا في المخططات البلدية والمخططات القطاعية غير الممركزة.

**ب– القروض:** إن الإعانات الحكومية تظل محدودة على كل حال، وتنحصر عادة في تأمين المرافق وتدعيمها ومن هذا يأتي دور القروض لتمويل مشاريع التنمية المحلية، فلقد رخص المشرع الجزائري للجماعات المحلية إمكانية اللجوء إلى القرض البنكي قصد الحصول على التمويل المناسب، والواقع أن الدولة قد أنشأت منذ سنة 1964 بنوك عمومية تقدم قروض للجماعات المحلية، وأول بنك قام بهذه المهمة هو الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط**CNEP**، إلى أن تم إنشاء بنك التنمية المحلية **BDL** عام 1985 والمتخصص في منح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة المحلية، وعندما يتم منح قروض للبلديات فإنه يتم تسديد رأسمال الدين بفضل إيراداتها والمتمثلة في:

- ✓ مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية للتجهيز التي تتراوح بين 1% إلى 50% من قيمة العقار والأرض المعدة للبناء.
- ✓ إعانات الدولة عن طريق تقديم المساعدات.
- ✓ الاقتطاعات من ميزانية التسيير.

وعموما يكون القرض المحصل عليه من قبل البلدية يمثل القرض الايجاري، مما يساعد البلدية على تخصيص هذه الأموال للعمليات التي تحقق إيرادات من أجل تسديد الديون.

**الشكل رقم (03): نسب مساهمة بعض الضرائب والرسوم في تمويل التنمية المحلية بالجزائر**

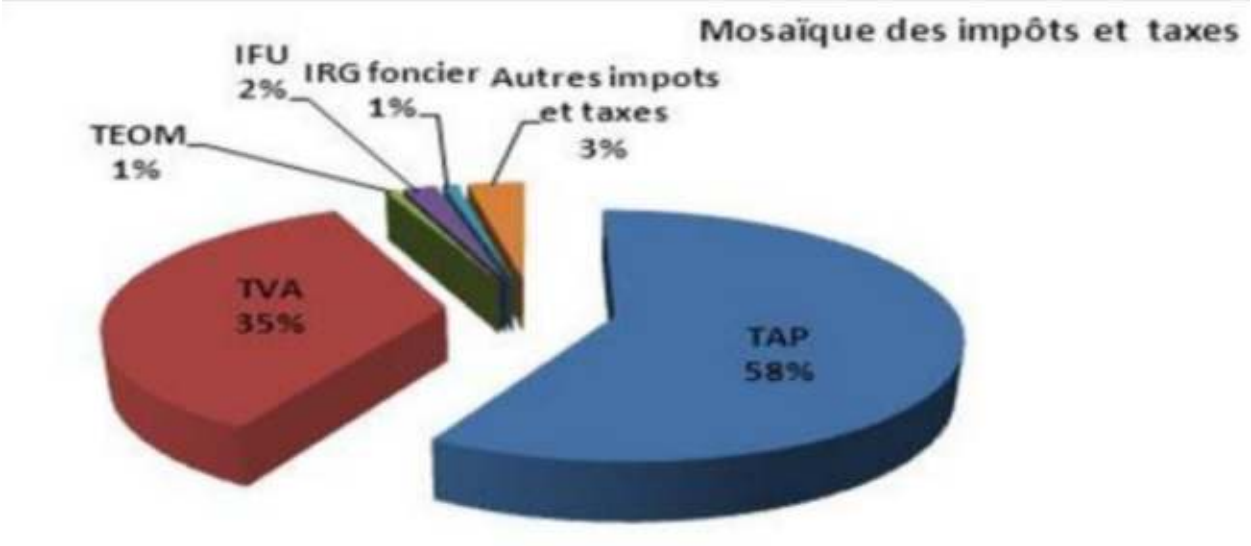


**المصدر:** موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية (2022/05/25)، الجماعات الإقليمية: إصلاح المالية والجباية المحليتين، www. Interieur. gov. Dz/ index php ar.

يتضح أن أهم الضرائب والرسوم التي تدخل ضمن تركيبة الإيرادات العامة للدولة وتساهم في تمويل التنمية المحلية في الجزائر هي الرسم على النشاط المهني TAP بنسبة 58% والرسم على القيمة المضافة

TVA بنسبة 35%، أما فيما يخص باقي الضرائب والرسوم فهي تساهم بنسب ضئيلة تتراوح بين1% و03%.

من خلال هذا تبين لنا أنه على الرغم من تنوع وتعدد مصادر تمويل الجماعات المحلية، إلا أن الواقع يظهر أن الوضع المالي لها قد شهد تدهورا كبيرا أمام عجز العديد من البلديات، وهو ما جعل الصندوق المشترك للجماعات المحلية غير قادر على تغطية هذا العجز وبالتالي على الدولة الجزائرية انتهاج طرق أخرى أو البحث عن مصادر أخرى للتمويل خاصة في ظل ضعف تعبئة المدخرات المحلية وتزايد مخاطر التمويل الخارجي من بين هذه المصادر تأتي الاستعانة بالقطاع التكافلي كمصدر تمويلي مهم يمكن أن يساهم في تمويل التنمية، كما تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم البدائل لتمويل التنمية باعتبارها تلبي حاجة تمويل المشاريع الحيوية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام.

## ثالثا: مساهمة النوافذ الإسلامية في تمويل التنمية المحلية في الجزائر

تعتمد الدولة الجزائرية في تمويلها للتنمية المحلية على الموارد الجبائية بنسبة 90%، أي أنها لازالت تعتمد بشكل كبير على النمط التقليدي في تمويلها لمختلف المشاريع، مع أنه توجد بنوك إسلامية في الجزائر تتمثل في بنك البركة، بنك السلام وبنك الخليج تمول مختلف القطاعات من خلال تقديمها لتمويلات إسلامية، حيث عرف بنك السلام نشاطا مكثفا عام 2019 من خلال معالجة ملفات التمويل للمؤسسات والشركات الناشطة في مختلف الميادين الاقتصادية والجدول التالي يمثل توزيع التمويلات على القطاعات المختلفة خلال سنة 2019.

**الجدول رقم (7): توزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لسنة 2019 الوحدة: النسبة المئوية**

| القطاعات | تجارة | تصنيع | تأجير العقارات والخدمات التجارية | بناء | الزراعة والصيد | الصناعة الاستخراجية | الصحة والعمل الاجتماعي | النقل والاتصالات | المطاعم والفندقة | قطاعات أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة | %51 | %15 | %13 | %8 | %3 | %3 | %1 | %1 | %1 | %4 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: التقرير السنوي لمصرف السلام (2019)، جسور التواصل، الجزائر، ص34.

يمثل **الجدول رقم (7)** نسبة تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لسنة 2019 حيث نلاحظ أن القطاع الذي أخذ أكبر حصة من التمويل هو القطاع التجاري يليه قطاعة الصناعة الاستخراجية وتأجير العقارات أما فيما يخص القطاعات الأخرى الزراعة والنقل فإنها تأخذ أقل نسبة من التمويل.

**الشكل رقم(04): توزيع تمويلات المؤسسات حسب القطاعات لسنة 2019 الوحدة: النسبة المئوية**

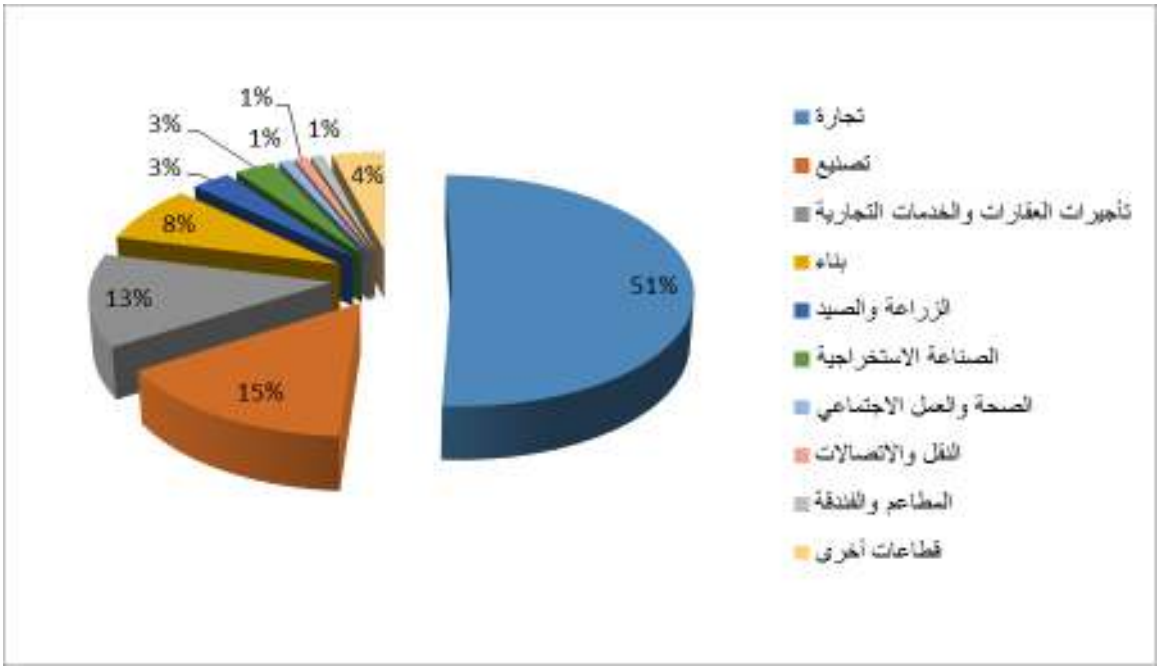


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات **الجدول رقم (7)**

يمثل الشكل الموالي نسبة توزيع تمويلات المؤسسات على القطاعات لسنة 2019 حيث نلاحظ أنها تمول القطاع التجاري بأكبر نسبة حوالي 51% ثم يليه التصنيع بنسبة 15% ، وتأجير العقارات والخدمات التجارية أخذ حصة من التمويل تقدر ب13%، أما باقي القطاعات فقد أخذت أقل نسبة من التمويل المقدم وبالتالي رغم إعتماد هذه البنوك على التمويل الإسلامي إلا أن هذا لم يساهم في تطوير البنى التحتية بشكل ملحوظ لأن أغلب التمويلات المقدمة من طرفها مثل بنك الخليج كانت موجهة لأشخاص طبيعيون لغرض إقتناء سيارة أو منزل أو عقار أوتجهيز مكتب، ولم يواكب التطور على مستوى البنى التحتية الذي شهدته بعض الدول مثل ماليزيا، وبالتالي فقد عملت بعض البنوك التقليدية في الجزائر إلى تبني فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية في الآونة الأخيرة لكن نظرا لحداثة التجربة فإنها حاليا لم تبدأ في تمويل مشاريع البنية التحتية أو تمويل التنمية المحلية في الجزائر، وانطلاقا من هذا وتأسيا بالتجربة الماليزية سنحاول إعطاء نظرة للبنوك التقليدية لتمويل التنمية المحلية في الجزائر.حيث نجد أن التمويل الإسلامي في ماليزيا عبر الصكوك الإسلامية ساهم في تمويل التنمية المحلية لمختلف القطاعات، إذ اتجهت حوالي 50% منها لتمويل مشاريع البنية التحتية، وتمثلت هذه المشاريع في:

- خطوط النقل وإقامة شبكة واسعة للطرقات التي توسعت بحوالي 100 كياومتر والمواصلات.
- إنشاء مجمعات سكنية ساهمت في حل مشكل السكن وغيرها من الإنشاءات.
- الأبنية الحكومية و الطاقة الكهربائية.

حيث تم توجيه حوالي 50% أيضا لتمويل الإستثمارات وتجارة الجملة والتجزئة وكذا كل من الصناعة، الزراعة والتعدين، أما الجزائر فهي تعاني عجزا في مجال الطرقات، حيث أن شبكة الطرقات في الجزائر التي يبلغ طولها حوالي 128,000 كلم تعاني من الإكتظاظ وخاصة في المدن الكبرى مثل الجزائر، العاصمة،

سطيف وهران وقسنطينة وكذا قلة خطوط النقل الداخلية والخارجية وهذا بسبب عجز الدولة في تمويل هذه المشاريع، وبالتالي فالصيرفة الإسلامية كفيلة بإقامة هذه المشاريع التي تعود على الدولة والمجتمع المحلي بالمنفعة المزدوجة.

أما فيما يخص قطاع التعليم في الجزائر فإن الميزانية المخصصة له ترهق كاهل الدولة باعتبار أن الدولة هي التي تشيد المباني الخاصة بالتربية والتعليم، وكذا قطاع الصحة الذي يشهد تأخرا كبيرا في تقديم الخدمات الصحية داخل المستشفيات، وهذا ما يعطي فرصة للبنوك التقليدية الجزائرية في تبني التمويل الإسلامي على مستوى فروعها لتمويل هذه المشاريع عن طريق تقديم قروض وفق صيغ إسلامية وهذا تأسيا بالتجربة الماليزية التي أصبحت من الدول الرائدة في هذا المجال والتي شهدت تطورا كبيرا في البنى التحتية، وبالتالي سوف تساهم هذه البنوك في دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر.

**خلاصة الفصل الثالث:**

خلصنا من خلال هذا الفصل أن ماليزيا نجحت إلى حد بعيد في تمويلها لمختلف مشاريع التنمية المحلية وخاصة مشاريع البنية التحتية المتمثلة في قطاع النقل والمواصلات وكذا قطاعي الصحة والتعليم وقد توسعت في ذلك لتصبح رائدة في مجال التمويل الإسلامي عامة وفي إعتمادها على الصكوك الإسلامية خاصة، وإستنتجنا أيضا أن الجزائر قد توجهت لتعميم النوافذ الإسلامية على مستوى بنوكها التقليدية لكن لا تزال تجربة فتية نظرا لعدم شروعها بعد في تقديمها لتمويلات إسلامية تساهم في دعم المشاريع الكبرى خاصة مشايع البنى التحتية التي تعاني من تأخر كبير مقارنة بدولة ماليزيا، وهذه التجربة سوف تلقى نجاحا كبيرا وسوف تساهم في دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر.

# خاتمة

## خاتمة

أصبحت الصيرفة الإسلامية الآن حقيقة ولم تبقى مجرد حبر على ورق أو دعاية إعلامية، فقد أصبحت جل البنوك التقليدية تعتمد التمويل الإسلامي عبر نوافذها الإسلامية، إلا أن التغير نحو اعتماد الصيرفة الإسلامية في الجزائر لم يلقى تطورا وجعل من مساهمتها لا تبدو واضحة مقارنة بماليزيا لأن التجربة حديثة النشأة.

**أولا: اختبار الفرضيات**

- الفرضية الأولى التي فحواها (تعتبر تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر ناجحة رغم أنها فتية جدا، وهذا نظرا للمنتجات المالية الإسلامية التي تقدمها والتي تعتبر بديل عن المنتجات المالية التقليدية في تمويل مشاريع التنمية المحلية) ليست مؤكدة وذلك بعد استعراضنا للتجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية والنوافذ المالية الإسلامية التي تم فتحها مؤخرا في البنوك التقليدية الجزائرية تبين أن هذه التجربة ليست ناجحة وليست فاشلة في آن واحد لأن البنوك التقليدية في الجزائر لم يتسنى لها تمويل مشاريع التنمية المحلية أو تمويل استثمارات متعلقة بمشاريع التنمية المحلية، والوقت كفيل بإظهار نتائج هذه التجربة.
- الفرضية الثانية التي فحواها (تساهم النوافذ الإسلامية بنسبة متوسطة في تطوير العمل المصرفي للبنوك التقليدية الجزائرية مقارنة بمساهمتها في تطوير العمل المصرفي في البنوك التقليدية الماليزية) ليست مؤكدة، فمن جهة مساهمة النوافذ الإسلامية في تطوير العمل المصرفي للبنوك الاسلامية في الجزائر فلقد ساهم كل من بنكي البركة والسلام في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال نشاطها الذي بدأ من حوالي 15 سنة تقريبا، لكن اتجاه التمويلات المقدمة من طرف هذه البنوك كانت أغلبها ناحية الأفراد بغية اقتناء أغراض شخصية، أما تجربة الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر والتي تعتبر حديثة النشأة فهي حاليا قيد التعريف بالمنتجات المالية الإسلامية وطرق التمويل وبالتالي لا يمكننا الحكم على أن الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية تساهم بنسبة معينة أو بهامش معين في تطوير العمل المصرفي أي لا مجال لمقارنتها مع تجربة رائدة مثل ماليزيا.
- الفرضية الثالثة التي فحواها (ساهمت النوافذ الإسلامية في دفع عجلة التنمية المحلية في بعض الدول الرائدة في هذا المجال على غرار ماليزيا) تعتبر مؤكدة، حيث من خلال دراستنا تم التوصل إلى أن التجربة الماليزية تعتبر رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية وقد ساهمت بشكل كبير في دفع عجلة التنمية المحلية في ماليزيا وهناك الكثير من الدول استفادت من مخرجات التجربة الماليزية.

**ثانيا: النتائج**

توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى النتائج التالية:

- تعميم النوافذ الإسلامية على مستوى كل البنوك التقليدية في الجزائر بعدما كانت حكرا على بنك البركة، بنك السلام وبنك الخليج؛

- تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر يحتاج تهيئة المناخ الملائم لعملها، ولعله حان الوقت لذلك لما حققته الصيرفة الإسلامية من نمو ونجاح في كبرى الدول مثل ماليزيا؛
- يعتبر التمويل الإسلامي أكثر كفاءة واستقرار لدعم التنمية المحلية في الجزائر؛
- إدخال منتجات جديدة للصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر على غرار ما كانت تساهم به البنوك الإسلامية في تقديمها لتمويلات إسلامية بغية شراء سيارة أو آثاث منزل...إلخ؛
- تعتبر ماليزيا رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية وخاصة بعد اعتمادها على الصكوك الإسلامية حيث تساهم بنحو 50% في تمويل مشاريع البنية التحتية وهذا ما جعلها تحقق أعلى المراتب في مؤشر التنمية البشرية؛
- تمويل التنمية المحلية عن طريق الصيرفة الإسلامية في ماليزيا أدى بقطاعات كبيرة إلى الازدهار وإلى تحقيق إيرادات ومردود حسن مثل قطاع النقل والمواصلات وقطاع الصحة والتعليم.

**ثالثا: التوصيات**

من أبرز التوصيات نذكر ما يلي:

- على الجزائر أن تأخذ بالتجربة الماليزية كتجربة رائدة في استخدامها للتمويل الإسلامي للتنمية المحلية بدءا من تمويل مشاريع البنى التحتية، تمويل قطاع التعليم والصحة وكذا قطاع النقل والمواصلات؛
- على المتعاملين الاقتصاديين الاستثمار في مجال البنى التحتية من أجل دفع عجلة التنمية من جهة وتحسين نوعية الحياة من جهة أخرى أو من أجل تحقيق إيرادات محلية تعود بالنفع على جمع الأطراف دون استثناء؛
- نحث جميع المتعاملين للتوجه نحو البنوك التقليدية بعد التأكد من الاعتماد الرسمي للصيرفة الإسلامية على مستوى نوافذها للتعامل وفق الصيغة الإسلامية كبديل للنمط التقليدي لتمويل التنمية المحلية في الجزائر وتجنب التعامل بالربا لما في ذلك من مخاطر قد تهدد استثماراتهم أو ودائعهم المالية.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

**الكتب:**


1. أبي زكريا يحيي بن شرف النووي. (2007). الأربعون النووية. القاهرة: دار السلام.
2. أحمد عيسى خلفان. (2016). صيغ الإستثمار الإسلامي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
3. جمال حلاوة، و علي صالح. (2009). مدخل إلى علم التنمية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
4. سعد خليفة العبار. (2018). المرابحة المصرفية وصلاحيتها كبديل شرعي للفائدة الربوية (الإصدار الطبعة الأولى). بنغازي، ليبيا: دار الكتب الوطنية.
5. علي جمعة محمد، محمد أحمد سراج، و أحمد جابر بدران. (2009). موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية–المشاركة (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
6. محمد محمود العجلوني. (2008). البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
7. محمود حسين الوادي، و حسين محمد سمحان. (2007). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
8. نمر داوود نعيم. (2012). البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار البداية ناشرون وموزعون.
9. طارق بن محمد الخويطر. (2006). المضاربة في الشريعة الإسلامية– دراسة مقارنة بين المذاهب الأربعة (الإصدار الطبعة الأولى). الرياض–المملكة العربية السعودية: دار كنوز إشبيليا.


**المجلات العلمية:**


1. أحمد خلف حسين الدخيل. (31 ديسمبر, 2013). النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية. مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، 19(2)، الصفحات 43–124.
2. برينيس شريفة العابد. (02 أوت, 2019). دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، عرض تجربتي ماليزيا وباكستان. مجلة البشائر الإقتصادية، 5(2)، الصفحات 177–198.
3. جعفر محمد هني. (08 أفريل, 2017). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 7(1)، الصفحات 91–112.
4. سامي عبيد محمد. عدنان هادي جعاز. (2015). الدور التمويلي للمصارف الإسلامية(التمويل بالصكوك)– تجربة ماليزيا. مجلة العلوم الاقتصادية. المجلد 10. العدد 38.
5. سمير نجيب خريس. (31 ديسمبر, 2014). النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور إقتصادي إسلامي. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 14(2)، الصفحات 146–161.

6. صالح مفتاح، و فريدة معارفي. (01 مارس, 2014). الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الإستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري. مجلة العلوم الإنسانية، 14(2)، الصفحات 149-163.
7. عبد الحميد فيجل، و محمد براق. (15 04, 2022). التمويل الإسلامي المستدام لأبعاد التنمية المستدامة- حالة الصكوك الإسلامية في ماليزيا. مجلة المعيار، 26(3)، الصفحات 1010-1030.
8. عبد الغني محلق، و سامية بلبلاع. (03 جوان, 2021). مزايا التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية ودورها التنموي. مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، 4(1)، الصفحات 177-193.
9. عبد الواحد غردة. (30 أوت, 2020). أثر التمويل بصيغة المرابحة على تنمية القطاع الزراعي بين الواقع والمأمول- بعض المصارف الإسلامية نموذجا-. مجلة رؤى إقتصادية، 10(01)، الصفحات 63-78.
10. عبير مزغيش، و محمد عدنان بن ضيف. (30 مارس, 2022). النظام القانوني لشبابيك الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري- دراسة على ضوء النظام 20-02. مجلة الإجتهاد القضائي، 14(29)، الصفحات 43-70.
11. عديلة خنوسة. (22 11, 2018). دور عقد الإستصناع في تمويل البنى التحتية- عرض تجارب دولية. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 14(19)، الصفحات 13-20.
12. عقبة خضير. (20 أكتوبر, 2021). النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي. مجلة المنهل الإقتصادي، 4(2)، الصفحات 449-458.
13. عمار علوني. (30 جوان, 2019). التنمية المحلية: الأهداف والسياسات. المجلة الجزائرية للأبحاث الإقتصادية والمالية، 2(1)، الصفحات 61-95.
14. فريدة معارفي، و صالح مفتاح. (01 مارس, 2014). نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: الدوافع والمتطلبات-تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا. المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، 4(3)، الصفحات 265-283.
15. لعلا رمضاني، و أم الخير البرود. (03 ديسمبر, 2017). تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية-حالة الجزائر. مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة، 1(2)، الصفحات 150-165.
16. محمد عزوز. (31 03, 2022). شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 5(1)، الصفحات 262-248.
17. محمد غريبي. (31 أكتوبر, 2010). أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات العلمية، 4(1)، الصفحات 41-60.
18. نصيرة براهمي، و عبد القادر ناصور. (30 ديسمبر, 2018). معوقات التنمية المحلية في الجزائر. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 3(2)، الصفحات 79-90.

**19.** نصيرة بن السيلت، و عبد الرحمان القري. (30 06, 2021). تقديم البنوك التقليدية للمنتجات المصرفية الإسلامية وواقع تطبيقها في الجزائر. مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، 6(1)، الصفحات 265-278.

**20.** نواري لعلاوي، و خليل عبد القادر. (1 12, 2021). مساهمة النوافذ الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 10(2)، الصفحات 22-36.

**21.** هاجر مامي. (26 12, 2019). التمويل الإسلامي بصيغة المشاركة كآلية لدعم التنمية الإقتصادية في الجزائر. مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، 3(2)، الصفحات 259-272.

**22.** ياسين دحامني، و الحاج نوي. (31 جانفي, 2022). استثمار الوقف ودوره في التنمية المحلية في الجزائر(دراسة حالة ولاية الشلف). مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 8(1)، الصفحات 177-197.

**<u>الملتقيات العلمية:</u>**

**1.** أحمد حسين محمد. (2014). المضاربة في المصارف الإسلامية. بحث مقدم إلى مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس بعنوان " التمويل الإسلامي- ماهيته، صيغه، مستقبله ". رام الله-فلسطين: دار الإفتاء الفلسطينية.

**2.** سعيد بن سعد المرطان. (2005). تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية. ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي. مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

**3.** فهد الشريف. (2005). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي. المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي-طبعة تمهيدية. مكة المكرمة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

**4.** قطب مصطفى سانو. (15-17 ماي 2005). في آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية. ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات الإسلامية المالية- معالم الواقع وآفاق المستقبل. جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة.

**5.** لطف محمد السرحي. (20-21 مارس, 2010). الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح. بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل. نادي رجال الأعمال، الجمهورية اليمنية.

**6.** محمد عبد العال عبد السلام مصطفى محمود. (31 ماي- 3 جوان, 2009). آلية تطبيق عقد الإستصناع في المصارف الإسلامية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجا). بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول . دبي، الإمارات العربية المتحدة: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.

**الرسائل والأطروحات**

1. أحمد شريفي. (2010). دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة . كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
2. بسمة كحول. (2018). دور السياحة الصحراوية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر حالة الحظيرة الوطنية الأهقار بتمنراست. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراة الطور الثالث. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
3. جميلة معلم. (2017). تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الإقتصادية. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة باتنة.
4. سفيان ريميلاوي. (2010). دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر– حالة بلدية الجزائر الوسطى. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: جامعة الجزائر –3–.
5. محمد الساسي قدة، و أحمد حمزة قدور. (2020). واقع التمويل عبر النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية(مذكرة ماستر). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
6. نصيرة براهمي. (2020). إشكالية التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية سيدي بلعباس. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الإقتصادية. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس: جامعة الجيلالي اليابس.
7. نور الدين يوسفي. (2010). الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية– دراسة حالة ولاية البويرة. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية. كلية العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.
8. ياسين بوضاموز. (2011). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير. كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحي.

**التقارير:**

1. التقرير السنوي لمصرف السلام (2019)، جسور التواصل، الجزائر.

**المواقع الإلكترونية:**

1. نادية بن طاهر. (11 01, 2022). بالتفاصيل.... هذه شروط الإستفادة من شقق وسيارات عبر البديل. تاريخ الاسترداد 20 05, 2022، من النهار أونلاين: https://africanews.dz

**2.** البنك الوطني الجزائري BNA. (08 02, 2022). تدشين وكالة جديدة مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية الشلف "261". تاريخ الاسترداد 20 05, 2022، من البنك الوطني الجزائري: https://www.bna.dz

**3.** بلال عقاب. (20 فبراير, 2022). بنك الجزائر الحارجي: إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية بوهران. تاريخ الاسترداد 20 05, 2022، من الحياة أونلاين: https://www.elhayatonline.dz

**4.** وكالة الأنباء الجزائرية. (20 05, 2022). بنك الفلاحة والتنمية الريفية: إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية بوكالة تقرت. تاريخ الاسترداد 10 05, 2022، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/regions/125588-2022-05-10-15-48-32

**5.** خليل زنمار. (07 06, 2021). تدشين شباك خدمة الصيرفة الإسلامية بوكالة القرض الشعبي الجزائري. تاريخ الاسترداد 20 05, 2022، من أفريكا نيوز: https://africanews.dz

**6.** منال البتول. (18 05, 2022). 4.5 مليار دينار القيمة المالية التي حصلها بنك الجزائر الخارجي منذ إطلاقه للصيرفة الإسلامية. تاريخ الاسترداد 20 05, 2022، من سهم ميديا: https://www.sahm-media.dz

**7.** موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية (2022/05/25)، الجماعات الإقليمية: إصلاح المالية والجباية المحليتين، www. Interieur. gov. Dz/ index php ar.

**8.** وكالة الأنباء الجزائرية. (30 12, 2021). البنك الوطني الجزائري يطلق شباكه المخصص للصيرفة الإسلامية. تاريخ الاسترداد 20 05, 2022، من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz

**المراجع الأجنبية:**

**1.** Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin, Malaysia, Dec 2015, Available on: https://www.bnm.gov.my, 25/05/2022.

**2.** CIMB Islamic (2016), Malaysia Islamic Finance Report 2015, Mainstreaming Islamic Finance within Global Financial Systems, P 321.